مصادر الوعي الفكري
في مسألة الوطنية

إعداد

د. عادل بن محمد العمري

أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم والآداب،

جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

مصادر الوعي الفكري في مسألة الوطنية

عادل بن محمد العُمري

قسم الدراسات الإسلامية, كلية العلوم والآداب, جامعة القصيم, القصيم, المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني:adil1427@gmail.com

الملخص:

يقوم البحث بحصر مصادر الوعي الفكري في المسألة الوطنية المعززة لقيم المواطنة والانتماء للدولة والوطن وولاة الأمر بشكلٍ غير مسبوق, مع حصر المصادر المهددة للوعي الفكري وقيم المواطنة, ويهدف البحث إلى بيان أهمية العلاقة بين الوعي الفكري وبين مصادره, وأنه لا يمكن أن يتحقق مفهوم الوعي الفكري في مسألة الوطنية إلا بالتعرف على مصادره, وقد سلك الباحث لتحقيق ذلك كله المنهجَ الاستقرائي لتتبع تلك المصادر, ثم المنهج التحليلي والوصفي لمفاهيمها وإشكالياتها, وقد خلُصت الدراسة إلى عدة نتائج, منها: التفريق بين الفهم العلمي المنهجي الصحيح لنصوص القرآن والسنة الصحيحة التي تحث على قيم المواطنة والولاء للدولة والوطن, وبين انحرافات فكر الجماعات المتطرفة التي تقدم تفسيرات وتأويلات خاطئة للقرآن والسنة, ومنها: تحديد مصادر تهديد الوعي الفكري الحزبية والطائفية والعنصرية.

الكلمات المفتاحية: الوعي الفكري, الوطنية, مصادر الوعي الفكري, مصادر الأمن الفكري.

Resources of intellectual awareness in case of nationalism

Adel Muhammed Al-Omari

Department of Islamic Studies - faculty of Sciences and Literature -Qassim university – Kingdom of Saudi Arabia

E-mail: adil1427@gmail.com

Abstract:

This research is guiding the resources of intellectual awareness in case of nationalism which is a reinforcement of citizenship value, country belonging, settlement, governors in an unprecedented manner, and treat of intellectual awareness. This research aims to shows the relationship between intellectual awareness and its resources. The study concluded several results, including The research is provided details about distinguishing between the correct and systematic scientific understanding of the Qur'an and Sunnah which urges to citizenship values , loyalty to the state and homeland and between the deviations of the extremist groups' thought that presents wrong interpretations of the Qur'an and Sunnah such as, Identifying the sources of threat to partisan, sectarian and racist intellectual awareness.

Keywords: Intellectual Awareness, Resources of Intellectual Awareness, Resources of Intellectual security, Nationalism.

المقدمة

يجد موضوع الوعي الفكري اهتماماً كبيراً في أوساط المثقفين والمفكرين وفقهاء القانون وعلماء الشريعة والاجتماع, وله – أيضاً – انتشارٌ واهتمام على مستوى المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية والإعلامية والتوعوية, ومع تلك العناية والجهود المشكورة بهذا الموضوع المهم؛ إلا أننا في المقابل نجد إغفالاً نسبياً لمصادر ذلك الوعي, بل نجد على وجه التحديد إغفالاً أكبر في مصادر الوعي الفكري حيال المسألة الوطنية وقيم المواطنة الصالحة والولاء للدولة والوطن وولاة الأمور, وإنه لمن المستحيل الممتنع أن نتعرف على مفهوم الوعي الفكري وندرك أهميته وأهدافه وأبعاده الوطنية دون أن نتعرف ونبحث ونُفَتِّشُ عن مصادره وموارده ومنابعه.

إن مصادر الوعي الفكري هي الدليل والأداة والحبل المتين التي يصل بها الفرد لماهية الوعي وتفاصيله وإشكالياته, فبها يعرف الشخص الصواب من الخطأ, وبها يستطيع التمييز بين الحق والباطل, وبين المناسب وغير المناسب, وبها يتخلص من كل الأفكار المنحرفة والضالة والمتطرفة, وبها يستطيع الدفاع عن دينه وثقافته ووطنه وولاة أمره, وبمصادر الوعي الفكري – أيضاً– يستطيع التمييز بين المعقول واللامعقول, والاهتمام بالمعقول وحده دون الانسياق خلف الخرافات والأساطير المتطرفة التي تميتُ العقلَ, أو تجعلُه متخشباً غير قادرٍ على التفكير.

لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال إيجاد نهضةٍ بغير عقلٍ ناهض, وعلى ذلك لا يمكن إيجاد وعيٍ فكريٍ بغير موردٍ ومصدرٍ يشكلُ الرؤى ويضبطُ التصورات, ويقوم بمراجعةٍ شاملةٍ للآليات فيُبقي ما يحتاج إلى إبقاء, ويُزيل

ما يحتاج إلى إزالة, ويُهذِّب وينقد ما يحتاج إلى تهذيبٍ ونقد, ناهيك عن ما يتمخض عن ذلك العقل الواعي من تنميةٍ وتطويرٍ وإبداع.

وفي هذا المشروع البحثي سيتم تناول مصادر الوعي الفكري في مسألة الوطنية, سواءً كانت مصادر تشريعية أو مصادر عامة غير تشريعية, ومن باب ذكر الضد بالضد سيتم التطرق كذلك للمصادر المهددة للوعي الفكري.

المشكلة البحثية:

من أبرز إشكاليات الوعي الفكري: عدم معرفة مصادره ومنابعه وأهميتها وآثارها التي يمكن من خلالها غرس مفاهيم وقيم المواطنة الصالحة في الأفراد والمجتمعات, وكذلك عدم معرفة المصادر التي يمكن أن تهدد قيم المواطنة الصالحة, وتأتي هذه الدراسة لتجيب عن تلك الإشكاليات والتساؤلات, والتي من أهمها: ما علاقة الوعي الفكري بالأمن الفكري للمواطن؟ وكذلك ما علاقة الوطنية – كمفهوم – بالوعي الفكري ؟ وما أهمية معرفة مصادر الوعي الفكري للأفراد والمجتمعات؟ وما أهمية معرفتها كذلك لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني؟ ويأتي التساؤل الأهم: ماهي مصادر الوعي الفكري في صناعة المواطنة الصالحة ؟ وما كيفية استثمار تلك المصادر في تعزيز المواطنة وترسيخها بين الأفراد والمجتمعات؟ وهل لهذه المصادر من نتائج وآثار في تعزيز قيم المواطنة ؟ .

أهداف البحث:

١- بيان العلاقة بين الوعي الفكري وتعزيز قيم المواطنة الصالحة.

٢- إبراز دور الوعي الفكري في كونه صانعاً للأمن الفكري والوطني.

٣- التعرف على أهمية مصادر الوعي الفكري في ترسيخ مفاهيم المواطنة.

٤- حصر مصادر الوعي الفكري التشريعية والعامة في صناعة المواطنة الصالحة للأفراد والمجتمعات.

٥- إبراز دور مصادر التلقي وكذلك دور الأنظمة والقوانين, مع أدوار مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في صناعة المواطنة الصالحة أو تعزيزها.

٦- بيان كيفية استثمار وتفعيل مصادر الوعي في تعزيز الانتماء الوطني.

٧- حصر مصادر تهديد الوعي الفكري وقيم المواطنة.

٨- تحديد بعض النتائج والآثار لمصادر الوعي الفكري وتقويمها في مسألة الوطنية.

الدراسات السابقة:

قُدِّمت دراسات عديدة في مجالات الوعي الفكري المختلفة, وكذلك في تعزيز الانتماء الوطني, وعلى الرغم من كثرة الأبحاث والمقالات في ذلك, وبعد البحث في قواعد ومنصات البيانات البحثية؛ إلا أني لم أعثر على محاولات بحثية حصرية تقوم بحصر مصادر الوعي الفكري في مسألة الوطنية وتقويمها وأهميتها وبيان نتائجها.

وغاية ما وجدته من الدراسات السابقة في مصادر الوعي الفكري: دراسة بعنوان (أدوات الوعي الفكري في المجال العقدي والفكري) لحسن محمد الأسمري, وهي دراسة منشورة في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية, وهي دراسة مختلفة تماماً عن دراستي الحالية, وذلك من وجوه متعددة:

١- دراسة الباحث للمصادر دراسة فكرية عقدية, فلم يتطرق الباحث عن مصادر الوعي الفكري في مسألة الوطنية, وفي هذا البحث تم التوسع بالتفصيل عن مصادر الوعي الفكري المعززة للأمن الفكري والانتماء الوطني التي لم يتطرق لها الباحث من قريبٍ أو بعيد.

٢- المصادر التي ذكرها صاحب الدراسة هي: (المفتاح الشرعي, الموسوعات والأطالس الثقافية, المتخصص, الكتاب, الإعلام والاتصال, الممارسة) وهي مختلفة تماماً عن دراستي, فمصادر الوعي الفكري في دراستي الحالية تنقسم إلى قسمين رئيسين: مصادر تشريعية رئيسة تشتمل على الفهم المنهجي للنصوص الشرعية ومصدرية الأنظمة والقوانين, والقسم الثاني: مصادر عامة غير تشريعية معززة لقيم المواطنة سيأتي التفصيل فيها, مع بيان مدى استثمارها في تعزيز قيم المواطنة, وهو مالم يتطرق له الباحث.

٣- لم يتحدث الباحث في دراسته المختصرة جداً عن أهم مصدر للوعي الفكري وهي الأنظمة والقوانين واستثمارها في تعزيز قيم المواطنة والولاء, وهو مالم يتطرق له الباحث في دراسته.

٤- لم يتحدث الباحث إطلاقاً عن المصادر المهددة للوعي الفكري والانتماء الوطني.

٥- لم يتحدث الباحث إطلاقاً عن مدى استثمار المصادر في تعزيز الأمن الفكري والانتماء الوطني.

٦- الدراسة التي قام بها الباحث دراسة مختصرة جداً, ولا تخدم مجالات الأمن الفكري والانتماء الوطني.

٧- لم يتحدث الباحث عن منهجية النصوص الشرعية الاستنباطية في تعزيز الوعي الفكري, وكيفية استثمارها في المسألة الوطنية, ولم يتحدث كذلك عن المفاهيم الخاطئة للنصوص الشرعية المتمثل بمفاهيم الجماعات المتطرفة الإرهابية التي تستدل على تأصيل أدبياتها في رفض الدولة الحديثة والوطن بنصوص القرآن والسنة.

وخلاصة ذلك: تفردت هذه الدراسة بتحديد وحصر مصادر الوعي الفكري التشريعية والعامة المعززة للانتماء الوطني, وهو مالم يتم عملُه في جميع الدراسات السابقة.

منهج البحث:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة مناهج البحث التالية:

١- (المنهج الاستقرائي) سيقوم الباحث باستقراء وتتبع مصادر الوعي الفكري التشريعية وغير التشريعية عبر قراءة النصوص في مصادر التلقي, وكذلك اللوائح في أنظمة الدولة وقوانينها, وسيتم الاكتفاء ببعض النماذج التي تبرز دور الأنظمة والقوانين في صناعة المواطنة الصالحة, وسيتم كذلك استقراء بعض النماذج لمصادر الوعي الفكري غير التشريعية: (التعليمية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والتاريخية) وسيتم كذلك استقراء وتتبع مصادر تهديد الوعي الفكري, ومحاولة حصرها.

٢- (المنهج التحليلي الوصفي) سيقوم الباحث بتحليل ووصف مصادر الوعي الفكري, وذلك بالتأكد من كونها مصادر صحيحة للوعي الفكري, وكذلك سيقوم بوصف نتائجها وآثارها في صناعة المواطنة الصالحة, مع تحليل ووصف مصادر تهديد الوعي الفكري في مسألة الوطنية.

٣- سيلتزم الباحث بقواعد البحث المعروفة من: تقسيم البحث وعنونته, وصياغته صياغةً علميةً, وتوثيق نصوصه وأفكاره بالمراجع والمصادر.

خطة البحث:

المبحث التمهيدي: شرح مصطلحات الدراسة.

- مفهوم مصادر الوعي الفكري.
- مفهوم الوعي الفكري وكيفية تحققه.
- الفرق بين الوعي الفكري والأمن الفكري.
- مفهوم الوطنية وعلاقتها بالوعي الفكري.

مباحث الدراسة:

المبحث الأول: أهمية معرفة مصادر الوعي الفكري.

المبحث الثاني: أقسام مصادر الوعي الفكري وكيفية استثمارها في الانتماء الوطني.

أولاً: مصادر تشريعية رئيسة:

- الفهم العلمي المنهجي لنصوص القرآن والسنة.
- الأنظمة والقوانين.

ثانياً: مصادر غير تشريعية عامة:

- مصادر تعليمية.
- مصادر ثقافية.
- مصادر إعلامية.
- مصادر اجتماعية.
- مصادر تاريخية.

المبحث الثالث: مصادر تهديد الوعي الفكري وقيم المواطنة.

- مصادر حزبية متطرفة .
- مصادر طائفية مذهبية .
- مصادر عصبية عنصرية .

المبحث الرابع: آثار معرفة مصادر الوعي الفكري في تعزيز قيم المواطنة.

خاتمة البحث: النتائج والتوصيات.

شكر وتقدير:

لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير لمقام جامعة القصيم ممثلةً بكرسي الشيخ فهد العويضة للوعي الفكري والانتماء الوطني على دعمهم المادي والمعنوي لهذا المشروع البحثي.

المبحث التمهيدي: شرح مصطلحات الدراسة.

أستهلُّ البحثَ بما يمكن أن يكون تقديماً أولياً يُلقي بعض الأضواء على الجذور اللغوية لمصطلحات هذه الدراسة, مع التفريق بين المتشابهات لغةً واصطلاحاً.

أولاً: مفهوم مصادر الوعي الفكري.

المصادر جمع مَصْدر, بفتح الميم وسكون الصاد, وهو اسم مكان بمعنى: ما يصدر عنه الشيء, يقال: مصدرُ الأخبار, مصادر الطَّاقة, مصادر الدَّخْل, مصدر الرزق بمعنى أسباب العيش ومواردِه, فالمصادر هي الموارد التي يُستقى منها, كما يقال: مصدر الماء بمعنى مورده[١], وسميت مصادر التشريع بذلك؛ لأنها الأصول التي يؤخذ منها التشريع[٢], وتمَّ تسمية المصدر اللغوي مصدراً لكونه هو أصل المشتقات كلها؛ فالمشتقات من مثل اسم الفاعل أو اسم المفعول أو اسم التفضيل, أُخذت كلها من المصادر[٣], مع وجود الاختلاف بين اللغويين في أصل الاشتقاق, فالكوفيون يرون أن الفعل هو الأصل لكونه يدل على حدثٍ وزمن, بينما يرى غيرهم أن

---

[١] انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون, المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية بالقاهرة, نشر دار الدعوة ص ٥١٠, أحمد مختار عبد الحميد, معجم اللغة العربية المعاصرة, دار عالم الكتب, الطبعة الأولى ٢٠٠٨م: ١٢٧٩/٢- ٢٤٢٣/٣.

[٢] انظر: محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي, معجم لغة الفقهاء, دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م: ص ٤٣٣.

[٣] انظر: صبحي الصالح , دراسات في فقه اللغة, دار العلم للملايين, الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م: ص ١٨١.

المصدر هو أصل المشتقات كلها لكونه يدل على حدثٍ فقط[١], فعلى ذلك يمكن أن نُعرِّفَ (مصادر الوعي الفكري) بأنها الموارد والأصول التي يتكَّونُ بها الوعي الفكري, أو يؤخذُ منها الوعيُ الفكري ويُستقى؛ حيث تكون هي السبب في وجود ذلك الوعي لدى الأفراد والمجتمعات.

ثانياً: مفهوم الوعي الفكري وكيفية تحققه.

الوعي الفكري مركب وصفي من كلمتين: أولاهما الوعي: وهي مصدر (وعى) وهو الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك, ولذلك يقال: (وَعَيْتُ الحديث أَعِيهِ وَعْياً) بمعنى أدركه وأفهمه[٢], والفكر: إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول[٣], فالفكر عمل العقل, والمفكر هو الذي يُعملُ عقله.

أما تعريف الوعي الفكري – بمعناه الاصطلاحي– فقد تمَّ تعريفه بتعريفات متعددة, يمكن أن نستخلص منها بأنه: إدراك الإنسان بما يدور في محيطه ومجتمعه من قيم ومعتقدات مختلفة وعادات ونُظُم وأخلاق ووسائل

---

[١] انظر: المصدر نفسه.

[٢] انظر: ا لجوهري, الصحاح, دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة: الرابعة ١٩٨٧ م: ٢٥٢٥/٦, إبراهيم مصطفى وآخرون, المعجم الوسيط: ١٠٤٤/٢.

[٣] انظر: الجرجاني, التعريفات, دار الكتب العلمية بيروت –لبنان, الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م: ص١٦٨, إبراهيم مصطفى وآخرون, المعجم الوسيط: ٦٩٨/٢.

إعلام وأسلوب حياة, مع قدرته على التمييز بين ما هو مناسب وغير مناسب[1].

ونستخلص من التعريف عدم إمكانية تحقق الوعي الفكري إلا بشرطين:

أولاهما: معرفة الإنسان وإدراكه لما يدور في محيطه ومجتمعه ووطنه.

الثاني: إعمال العقل والقدرة التفكيرية بدرجةٍ مناسبةٍ يستطيع بها التمييز بين الصواب والخطأ, وبين ما هو صالح ومناسب له ولأسرته ووطنه ومجتمعه ودولته, وبين ما هو باطل وغير صالح له ولأسرته ووطنه ومجتمعه ودولته.

ثالثاً: الفرق بين الوعي الفكري والأمن الفكري.

من خلال الاطلاع على بعض الكتابات والمؤلفات والمقالات الصحفية ظهر لي ما يلي:

١- الخلط بين المصطلحين: (الوعي الفكري), (الأمن الفكري), فقد ظهر لي أن الكثير ممن كتبوا في الأمن الفكري يخلطون بينهما ولا يفرقون.

٢- لم أقف – حسب بحثي- على من فرق بينهما من الباحثين.

٣- الاقتصار على ذكر أحد المصطلحين, مع إهمال الآخر باعتبار أن أحدهما يدل على الآخر, وهذا يمكن أن يكون في الكتابات الصحفية, لكن لا يصح أن يكون في الأبحاث العلمية المحكَّمة.

---

[1] انظر: بسام غانم عمر, دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الثقافي الفكري, بحث منشور في مجلة الزرقاء للبحوث المجلد ٢١, العدد ١, ص ٤ .

والذي يبدو لي وجوب التفريق بينهما بأن يقال: إن الوعي الفكري مختلفٌ عن الأمن الفكري؛ فالأمن الفكري نتيجةٌ وهدفٌ للوعي الفكري, ولا يمكن أن يتحقق الأمن الفكري إلا بعد تحقق الوعي الفكري؛ ويظهر ذلك بالنظر في معنى (الوعي – الأمن) الفكريين؛ فالوعي يدل على سلامة الفكر في اختياراته ومواقفه نتيجة بناءٍ عقليٍ وشرعيٍ سليم[١], أما الأمن الفكري فهو يدل على اطمئنان النفس وسكينتها, فالأمن الفكري: حالة اطمئنان الإنسان على نفسه وأسرته وماله وأمنه, واستقرار دولته ومجتمعه, مع امتناع الخوف المعطل للحياة[٢], ولا يتحصلُ ذلك إلا بتحصين المجتمع من الأفكار المهددة لأمنه وازدهاره.

وعلى ذلك لا يمكن أن يصل الإنسان لحالة الطمأنينة الدالة على مفهوم الأمن الفكري إلا بتحقيق معنى الوعي الفكري وشروطه السابقة وهي: معرفة الإنسان وإدراكه لما يدور في محيطه ومجتمعه ووطنه, مع القدرة التي يستطيع بها التمييز بين الصواب والخطأ, وبين ما هو صالح ومناسب له ولأسرته ووطنه ومجتمعه ودولته, وبين ما هو باطل وغير صالح له ولأسرته ووطنه ومجتمعه ودولته.

---

[١] انظر: أبو بكر الطيب كافي, دور المناهج التعليمية في إرساء الأمن الفكري, بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات) كرسي الأمير نايف للأمن الفكري بجامعة الملك سعود ١٤٣٠هـ: ص ٥.

[٢] انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية, طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت: ٦/٢٧٠-٢٧١.

رابعاً: مفهوم الوطنية وعلاقتها بالوعي الفكري.

الوطنية: مصدر صناعي من (وطَنَ) وهو المنزل الذي يقام به، وهو موطن الإنسان ومحله, وأوطنه: اتخذه وطناً[١].

وهناك فرق بين الوطن والوطنية, فالوطن ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: الوطن الأصلي وهو مولد الشخص والبلد الذي هو فيه.

الثاني: وطن الإقامة: موضع يُنوى أن يُستَقِرَّ فيه مدة محددة من غير أن يتخذه مسكناً [٢].

ومع أن الوطنية مأخوذةٌ من الوطن, فالوطنية: نسبةً إلى الوطن, وتعني الانتساب إلى المكان الذي يستوطنه الإنسان[٣]؛ إلا أنها تختلف من جهة المفهوم, فالوطنية بمعنى الانتساب تعطي معنىً جديداً, وهو الانتماء والولاء, وفي الموسوعة العربية العالمية تمَّ تعريف الوطنية بأنها: تعبيرٌ قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد, والفخر بالتاريخ, والتفاني في خدمة الوطن[٤].

أما من جهة العلاقة بين الوطنية والوعي الفكري فهي علاقة السبب بالمسبب, فلا يمكن أن يتحقق الانتماء والولاء للوطن والتفاني في خدمته إلا

---

[١] انظر: ابن منظور, لسان العرب, دار صادر ببيروت, الثالثة ١٤١٤هـ: ١٣/ ٤٥١.

[٢] انظر: الجرجاني, التعريفات: ص ٢٥٣.

[٣] انظر: الموسوعة العربية العالمية الوطنية– الرياض مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٦م: ص ١١٠.

[٤] انظر: حسن السيد, مفهوم الوطنية و التأصيل الشرعي, بحث مشاركة في ندوة: الانتماء الوطني في التعليم, بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, ١٤٣٠/ ١٤٣١هـ.

بإدراك الإنسان بمعنى الوطن وأمنه وأهميته, وهو شعوره بالانتماء والولاء له قولاً وعملاً, فالوطني هو الذي يقدم المصالح العامة على مصالحه الفردية, أو يرعاهما معاً, مع العمل على تحقيق مصالح الناس, والانشغال بهمومهم وحل مشكلاتهم, والدفاع عنهم ضد أي عدوان خارجي أو داخلي[١], مع القدرة على التمييز ومعرفة مهددات الوطنية المختلفة من مهددات عرقية عنصرية, أو مهددات مناطقية, أو مهددات مذهبية طائفية متطرفة.

[١] انظر: المصدر السابق.

المبحث الأول: أهمية معرفة مصادر الوعي الفكري.

يرتبط الوعي الفكري ارتباطاً وثيقاً بالتعرف على مصادره, ولا يمكن أن يتكون الوعي الفكري المنشود إلا بوجود ثقافةٍ معرفيةٍ يمكن من خلالها خلق أفرادٍ ومجتمعاتٍ متوازنةٍ قادرةٍ على التمييز ما بين الصواب الخطأ، وما بين التطرف والوسطية, وما بين ما هو دينيٌ قطعيٌ منصوصٌ عليه, وما هو اجتهاديٌ غير منصوص عليه محتملٌ للخطأ والصواب, بعيداً عن التبعية المقيتة التي اجترتها ايدلوجيات الجماعات والطوائف المتطرفة, مع خلق ثقافةٍ أصيلةٍ تتطلعُ للعيش المشترك وقبول الاختلاف والتعايش مع الآخر, مع احترام جميع الحضارات والأديان والمذاهب المختلفة.

وقبل الخوض في تفاصيل مصادر الوعي الفكري التشريعية وغير التشريعية, سيتم الحديث عن أهمية وفوائد التعرُّف على مصادر الوعي من خلال الآتي:

١- **استقراء مصادر الوعي وصناعة المواطنة الصالحة:** مصادر الوعي الفكري في مسألة الوطنية هي الصانع الحقيقي لقيم المواطنة الصالحة, ولا يمكن أن يُتحصل ذلك الوعي على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول إلا بالبحث عبر الاستقراء والتتبع لمصادر الوعي الفكري التشريعية وغير التشريعية, وإذا لم يتم ذلك فسنبقى في دائرة التوهان والوهم والضبابية في مفهوم الوعي الفكري, فالوعي الفكري في مسألة الوطنية يحتاج إلى

استقراء لمصادره, وهو ما يسمى في علوم الجودة بالتقويم التتبعي[١] , وهو محل الدراسة والاهتمام في هذا البحث.

٢- الوقوف على واقع المصادر التشريعية والعامة الفعلي وتشخيص المشكلات الموجودة فيها تجاه المسألة الوطنية: فالمصادر التشريعية قد يعتريها سوء الفهم والاجتهاد الخاطئ, بل قد يعتريها الانحراف الفكري في الفهم والسلوك – كما سيأتي – وأما المصادر غير التشريعية فقد يساء استخدامها, وقد تتحول من مصدرٍ للوعي الفكري إلى مصدرٍ مهددٍ لقيم المواطنة.

٣- الكشف عن مواطن القوة والضعف في المصادر حيال المسألة الوطنية: بدراستنا لمصادر الوعي الفكري التشريعية وغير التشريعية يتم تقصي الحقائق والكشف عن نقاط القوة والضعف حيال ترسيخ تلك المصادر لقيم المواطنة؛ لكي يتم تعزيز جوانب القوة في تلك المصادر, وتلافي جوانب الضعف, وهو ما يسمى بالتقويم التكويني المرحلي والذي من أهدافه اكتشاف نواحي القوة لتعزيزها ونواحي الضعف لتصحيحها ومعالجتها[٢].

٤- المساعدة لاتخاذ قرار بناء فلسفة فكرية وطنية واضحة المعالم: بمعرفة مصادر الوعي الفكري تُبنى السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية إما بالتجديد أو التطوير أو الإصلاح الشمولي لأنساق التربية والتكوين, وتقتضي نجاعة هذه الفلسفة بصياغة مفهومٍ متكاملٍ للإنسان/ المواطن/ الفرد, ولأهداف تكوينه للاندماج في محيطه الوطني والعالمي,

---

[١] انظر: سعيد الجعيدي, التقويم والجودة والاعتماد, بحث منشور في مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية, العدد (٤٧) المجلد(٨) سبتمبر ٢٠٢١م: ص ١٧٦.

[٢] انظر: المصدر السابق.

وللتكيُّف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع التغير والتحول, مما يستلزم إعادة بنائها على أسس وتوجهات جديدة منافية للانغلاق الثقافي أو القيمي أو الحضاري, مكرسةً للانفتاح على التغير والتجدد والتنوع[١].

٤- **الكشف عن المصادر الزائفة المهددة للأمن الفكري وقيم المواطنة:** والتي تزعم نشر الوعي بين الأفراد والمجتمعات, وبخاصة تلك المصادر التي اتخذتها الجماعات الحركية المتطرفة, مع بيان كيفية استغلال تلك الجماعات للمصادر الصحيحة للوعي عبر الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية, أو عبر تحريفها عن مرادها الصحيح, أو عبر استنادها لبعض الآراء الاجتهادية الخاطئة, وسيتم الحديث عن ذلك في المبحث الثالث: مصادر تهديد الوعي الفكري وقيم المواطنة.

٥- **إبراز مصدرية الوعي الوطني في النصوص الشرعية ودراسة التراث الاجتهادي وفرزه:** فلا شك أن الفهم العلمي المنهجي لنصوص القرآن والسنة من أهم روافد الوعي الفكري عند المسلمين وغيرهم, ومن ضمن الاهتمامات في هذا البحث إبراز ذلك؛ لكون النصوص الشرعية تمَّ فهمها فهماً خاطئاً من قبل بعض المجتهدين, كذلك تمَّ تحريف فهمها من قِبَل الجماعات المتطرفة التي تسببت في تشويه دين الإسلام, ولن يتم ذلك إلا بدراسة التراث الاجتهادي وفحصه وتقييمه, وقد قيل: " أول التجديد قتل القديم بحثاً "[٢], فلن يتحقق الوعي إلا بدراسة التراث الاجتهادي القديم

---

[١] انظر: مصطفى محسن, التربية ومهام التنمية والتحديث, بحث منشور في مجلة الكلمة العدد ٣٩: ص ٦٨.

[٢] المقولة للشيخ أمين الخولي نقلها عنه نصر أبو زيد في كتابه: الخطاب والتأويل, نشر المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء- المغرب ٢٠٠٨م: : ص١٩.

وفحصه وفرزه وبيان ما هو موافقٌ للقطعي من النصوص, وكذلك بيان ما هو ظنيٌ مختلفٌ فيه غير ملزم, وبين ما هو مخالفٌ لنصوص الشريعة ومقاصدها وقواعدها, مما صار سبباً في الإساءة لدين الإسلام, وسبباً في استغلال تلك الجماعات الحركية المتطرفة لذلك النوع من التراث.

٦- التعرُّف على مصادر الوعي الفكري داخل مؤسسات الدولة:

فبمعرفة مصادر الوعي الفكري داخل مؤسسات الدولة نستطيع أن نتعرف على الجهود التي تبذلها الدولة في تنمية الوعي الفكري والانتماء الوطني, وكذلك التمييز بين ما هو نظامٌ تجب المحافظة عليه وله دورٌ في تنمية الوعي لدى المواطنين, وبين ما هو نظامٌ يحتاج إلى تهذيبٍ أو تطوير, وبين ما هو نظامٌ قد يكون غير صالح في وقتنا الحاضر, أو بعبارةٍ أدق: ليس له دورٌ واضح في تنمية الوعي لدى الأفراد أو المجتمعات, وسيتم في هذا البحث التعرُّف على مصادر الوعي في مؤسسات الدولة وأنظمتها المختلفة, وهو ما يسمى في علوم التقويم والجودة بالتقويم التشخيصي التنبؤي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات ثم فحصها وتقديم العلاجات المناسبة في تنفيذ البرامج [١].

ومن أهم ذلك التعرُّف على مصادر الوعي في المؤسسات التعليمية, فالفكر هو الأساس الذي تُبنى عليه الأمم والدول وقيمُها ومبادئُها وعزتها, ومؤسسات التعليم المختلفة العام والجامعي هي المنوطة بهذا الدور, فهي المسؤولة عن تأهيل أجيالٍ واعية تقود المجتمع والدولة نحو التقدم العلمي

[١] انظر: سعيد الجعيدي, التقويم والجودة والاعتماد: ص ١٧٥.

والفكري والرفاهية, وبالتالي فإنه من الأهمية القصوى معرفة دورهم في تعزيز وترسيخ الوعي الفكري في المجتمع[١].

٩- الكشف عن مصادر تهديد قيم المواطنة الصالحة: وسيتم في البحث دراسة هذه المهددات سواءً كانت مهددات فكرية متطرفة تُعنى بنشر أفكار الجماعات المتطرفة الإرهابية في أوساط الناس وتهدد الأمن والاستقرار في الدول والمجتمعات, وكذلك مهددات طائفية تنشر النعرات الطائفية المذهبية, وكذلك مهددات عرقية عنصرية تسببت بنشر التعصب القبلي, ومهددات مناطقية تسببت في نشر التعصب المناطقي بين أفراد الوطن الواحد, وسيأتي تفصيل ذلك في ثنايا البحث.

١٠- وجوب تقويم المصادر تجاه قيم المواطنة باستمرار: وذلك بغرض تجديدها وتحديثها وجعلها أكثر نجاعةً ووظيفةً مما هي عليه الآن, مستهدفةً لإقامة توازنٍ عقلاني بين الجانب المعلوماتي المعرفي وبين الجانب المهني المهاري, بين أهداف التعليم والتكوين وبين الإعداد التربوي والقيمي للمواطن, مع تدعيمٍ لمشاريع تُرسخ مفاهيم المواطنة والهوية والأنسنة, واعيةً ومتفاعلةً مع المتغيرات المعرفية والقيمية والحضارية للنظام العالمي القائم[٢].

---

[١] انظر: هناء عبدالرحيم النور, دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الوعي الفكري, بحث منشور في مجلة أبحاث في العلوم والتربوية والإنسانية- جامعة الملك خالد بأبها المجلد ٢ العدد ١ بتاريخ ٢٠٢١م: ص٥١٣.

[٢] انظر: مصطفى محسن, التربية ومهام التنمية والتحديث, بحث منشور في مجلة الكلمة العدد ٣٩ : ص ٦٩.

٧- الكشف عن مصادر الوعي المتعلقة بعلوم الإنسان وثقافته:

ومن ذلك الكشف عن مصادر الوعي في الثقافات البشرية المختلفة الدينية والاجتماعية والحضارية, ومن أبرز ذلك مصادر الوعي ذات العلاقة بتراث المجتمع الإنساني وعلم الإنسان عامة, ومن أهم مايستعان به في ذلك ما يعرف بعلم الانثربولوجيا وهو مصطلح منحوت من الكلمتين (Anthropos) أي إنسان (Logos) أي علم, ويقصد به علم دراسة الإنسان, ومجال دراسة الانثربولوجيا الثقافية واسع, ويشمل: دراسة مخترعات الشعوب وأدواتها وأجهزتها وأسلحتها, وطرز مساكنها, وأنواع الألبسة التي تلبسها، والزينة التي تستعملها، وفنونها وآدابها, وقصصها وخرافاتها، فهي إذن تدرس النتاج الديني والروحي والمادي للشعب المدروس، كما تدرس التطور الحضاري والتغير الاجتماعي في تلك الشعوب, وتدرس كذلك أصول الحضارة وتنوعها وانتشارها في المجتمعات[١], فيمكن أن يستعان بعلم الانثروبولوجيا في معرفة مصادر الوعي المتعلقة بتراث الإنسان وعاداته وتقاليده وثقافاته المتعددة , فهناك الكثير من العادات والتقاليد الرائعة التي يمكن أن تستثمر كأحد روافد الوعي، وفي المقابل هناك بعض الموروثات الإنسانية المجتمعية التي يجب علينا التخلص منها.

---

[١] انظر: أبو بكر قادر وحسن رشيق, حوارات لقرن جديد الانثربولوجيا في الوطن العربي, نشر مكتبة الكتب العلمية: ص٣, سعد الصويان ملحمة التطور البشري, نشر دار مدارك ٢٠١٣م: ص٤٩١.

المبحث الثاني: أقسام مصادر الوعي الفكري وكيفية استثمارها في الانتماء الوطني.

تنقسم مصادر الوعي الفكري إلى قسمين رئيسين: مصادر تشريعية رئيسة, ومصادر غير تشريعية عامة, وسيتم الحديث عنهما من خلال هذين المطلبين:

المطلب الأول: المصادر التشريعية الرئيسة .

التشريع لغةً مصدر (شرعَ) مأخوذ من الشريعة, والمعنى وضعَ نظاماً أو قانوناً وقواعد[١], فالتشريع في الاصطلاح: هو وضع القواعد وبيان النظم التي تسير عليها الأفراد والمجتمعات[٢].

وينقسم التشريع إلى قسمين:

أولهما: التشريع الديني: وهو مجموع الأوامر والنواهي المنصوص عليها في القرآن والسنة الصحيحة, وما يترتب عليها من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة[٣].

القسم الثاني: التشريع القانوني الوضعي: وهو الذي يُعنى بتنظيم علاقة الفرد بالفرد, وعلاقة الفرد بالمجتمع في أمور الدنيا[٤], ويُعنى بأمور الدنيا

---

[١] انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١/ ١٧.

[٢] انظر: علي جمعة, المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية, دار السلام – القاهرة ٢٠٠١ م, ص ٣٠٥.

[٣] انظر: عباس شومان, مصادر التشريع الإسلامي, الدار الثقافية للنشر ٢٠٠٠م: ص٦.

[٤] انظر: المصدر نفسه.

التي ليس فيها تشريعٌ دينيٌ منصوصٌ عليه في القرآن والسنة النبوية الصحيحة, ويعتبر من المباحات المسكوت عنها.

ويكتسب التشريع القانوني الوضعي الصفةَ الدينية من حيث وجوب الالتزام بالأنظمة والقوانين الدنيوية المباحه شرعاً؛ لكونها طاعةً للحاكم ولي الأمر كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩].

ومن أبرز الفروق الجوهرية بين التشريع الديني والتشريع القانوني ما يلي:

١- التشريع الديني مصدره من صريح النص, أما التشريع القانوني الوضعي فقد يستند لمقاصد الشريعة العامة أو النص دون تصريح[١], وقد لا يستند لنصٍ شرعيٍ؛ لكون ذلك القانون الوضعي من مباحات الدنيا المسكوت عنها التي تدخل في مضمون قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩], وقد يُدخل بعض فقهاء الشريعة والقانون ذلك في التشريع الديني؛ بحجة أن المباح أحد الأحكام التكليفية الخمسة.

٢- أن التشريع الديني يُحاسب على الأعمال الظاهرة والباطنة معاً، في حين أن التشريع القانوني الوضعي لا يُحاسب إلا على الظاهر منها أي أعمال الجوارح فقط[٢].

---

[١] انظر: المصدر نفسه.

[٢] انظر: علي جمعة, المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية : ص ٣٠٥.

٣- التشريع الديني العبادي من صلاة وزكاة وصوم وحج هو مصدر العبادات, ولا علاقة للتشريع القانوني الوضعي بها.

٤- التشريع الديني ينظم علاقة الفرد بالخالق والمخلوق في أمور الدين والدنيا معاً, أما التشريع الوضعي فهو ينظم علاقة الفرد بالمخلوق فقط في أمور الدنيا[١].

٥- التشريع الديني المنصوص عليه المقطوع به ثابت لا يتغير بتغير الزمان, وقد تتغير بعض الأحكام الشرعية غير المقطوع بها حسب أدوات الاجتهاد واختلاف الفقهاء المجتهدين, في حين أن التشريع القانوني الوضعي قد يتغير حسب مصالح الأفراد والمجتمعات[٢].

وعلى ذلك يمكننا تقسيم المصادر التشريعية الرئيسة للوعي الفكري على قسمين: نصوص القرآن والسنة الصحيحة, والأنظمة والقوانين المرعية.

المصدر الأول: الفهم العلمي المنهجي لنصوص القرآن والسنة الصحيحة.

من أهم مصادر الوعي الفكري في المسألة الوطنية نصوص القرآن والسنة الصحيحة, وقد يأتي هذا التساؤل المهم الذي تنعقد له الصدارة ضمن أسئلة أخرى: بأن الجماعات المتطرفة الإرهابية تستدل على تأصيل أدبياتها في رفض الدولة الحديثة والوطن بنصوص القرآن والسنة ؟ ولاشك أن هذا التساؤل -كما تدل صيغته الإجمالية - محوريٌ ومركب, ولا سبيل إلى

---

[١] انظر: عباس شومان, مصادر التشريع الإسلامي: ص ٦-٧.

[٢] انظر: المصدر نفسه.

الجواب عنه بشكلٍ محددٍ حتى يتم ضبط ما يلي: مفهوم الإسلام, ومفهوم الإلزام, ومفهوم النص بدلالاته اللفظية.

أولاً: مفهوم الإسلام:

لقد خلطت تلك الجماعات المتطرفة بين إسلام (النص) وبين إسلام (التاريخ), فلذلك وقعت في الانحراف الفكري والسياسي, فلم تفرق بين إسلام النص الثابت بالوحي كتاباً وسنةً, وبين إسلام الواقع التاريخي المتمثل باجتهادات سياسية وفقهية, فخلطت بين النص المُلزم وبين الواقع التاريخي, فاختلط التاريخ بالنصوص, واختلط الفقه بالشريعة, وعمَّ الخلطُ جميع الأطراف بمن في ذلك مجتهدون ينتمون إلى العقل الجمعي المسلم الذي شكَّله التاريخ بأكثر مما صاغه النص الشرعي[١], وخلاصة ذلك أن من أسباب الانحراف في فهم الشريعة لدى الجماعات المتطرفة أنهم استدلوا واستلهموا الكثير من أدبياتهم من التاريخ الإسلامي وآراء المجتهدين بدون تحقيقٍ أو نقدٍ وفرز, وجعلوا من ذلك التاريخ وتلك الآراء الاجتهادية القابلة للصواب والخطأ في مصاف الأدلة القطعية من القرآن والسنة.

ثانياً: مفهوم الإلزام:

مقتضى خطاب الشرع يتناول الأحكام الخمسة المعروفة: الوجوب والندب الحاصلين عن الأمر، والحظر والكراهة الحاصلين عن النهي, والإباحة الحاصلة عن التخيير[٢]، ومعنى الإلزام هنا: أي الحكم الملزِم

---

[١] عبدالجواد ياسين, السلطة في الإسلام, دار التنوير للطباعة والنشر ٢٠١٢: ١/١٣, ١٤ .

[٢] الفتوحي, شرح الكوكب المنير, مكتبة العبيكان, الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م: ١/٤٨٣.

المستفاد من الأوامر والنواهي؛ فإن قول القائل: افعل أو لا تفعل يتبعه إلزام الفعل أو الترك[1], والمراد به هنا: الحكم الوارد في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة على وجه الجزم بالوجوب أو الحرمة دون غيرهما من دلالات الندب أو الكراهة, فهو الحكم الذي وردَ بأمرٍ جازمٍ يترتبُ على تركه الإثم, أو جاء بنهيٍ جازمٍ يترتبُ على فعله الإثم, وإذا كانت حجية الإلزام في الإسلام ليست في شيءٍ سوى النص الخالص؛ فإن عدم النص أيضاً هو في حدِّ ذاته (نصٌّ) بالإحالة إلى دائرة المباح الذي يعني عدم الإلزام[2].

وقد انحرفت الجماعات المتطرفة حيال مفهوم الإلزام فقد أدخلوا المسكوت عنه مما هو في دائرة المباح في المنصوص عليه, وتحديداً في مفاهيم السياسة وذلك لأجل الوصول للسلطة عبر الخلط بين المنصوص عليه والمسكوت عنه, ومن أكبر الأمثلة التي يجب أن تذكر في هذا المقام (مفهوم الحاكمية لله) فلأجل الوصول للسلطة ولأجل تكفير الدولة والخروج على الحاكم؛ استقطبت تلك الجماعات الفكرة الخوارجية نسبةً للخوارج القدماء وهي: (التأويل السياسي لفكرة الحاكمية لله) ؛ فلا يُستغرب أن نجد في أدبيات تلك الجماعات من يستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة:٤٥], وبقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء: ٥٩] وبقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠]على تكفير الدولة بشكلها وأنظمتها الحديثة؛ ومن المعلوم أن النصوص القرآنية لم تتناول شكل

---

[1] القرافي, الفروق, دار عالم الكتب: ٢٧/١ .

[2] عبدالجواد ياسين, السلطة في الإسلام: ١/ ١٥-١٦ .

الدولة ولا هيكلتها, ولم تتطرق لها بكفرٍ أو إيمان, فلا نجدُ في القرآن الكريم –مثلاً– حديثاً عن كثيرٍ من الأنظمة الوضعية المباحة الموجودة اليوم كطريقة تعيين الحاكم, وشكل الحكومة, وهيكل النظام السياسي في الدولة, وكأنظمة المحاكم القضائية والإجراءات الجزائية؛ فمشكلة هذه الجماعات أنها ربطت مفهوم الحاكمية لله بقضية السلطة والنظام السياسي, وأضافت إلى النص القرآني الخالص أبعاداً تأويليةً سياسية؛ فذهَبَتْ إلى تأويل آيات القرآن الكريم تأويلاً موافقاً لنظريتها السياسية في السلطة[1], متجاهلةً الدلالية النصية الصحيحة في القرآن الكريم, فلا نجد – مثلاً – في أدبيات تلك الجماعات العناية بالمعنى الدلالي الدقيق لمفهوم الحكم بغير ما أنزل الله وفق دلالته القرآنية النصية المفهومة من قوله: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾, والمقصود بدلالة ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ الأحكام الشرعية التي تمَّ التنصيص عليها في القرآن والسنة الصحيحة, من مثل أحكام النكاح والطلاق والمواريث والحدود وغيرها؛ تلك وأمثالها هي المقصود والمفهوم من دلالة قوله: ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾؛ فالزواجُ مثلاً محكومٌ بالوحي المنزَّل كتاباً وسنةً, وكذا يقال عن الطلاق والإرث، لكننا نجد في أدبيات حركات ما يسمى بالإسلام السياسي إدخالاً وإقحاماً لغير المنصوص عليه في

[1] انظر: عبدالجواد ياسين: السلطة في الإسلام ٢٠١/١.

المنصوص عليه، إذ هي تُدخلُ أنظمةَ الحكم (المسكوت عليها) من ضمن أحكام الله وتطبيق شرعه [١].

ثالثاً: مفهوم النص بدلالاته الأصولية اللفظية:

من أهم المباحث التي اعتنى بها الفقهاء وعلماء الأصول (علم دلالات الألفاظ) وهي قواعد أصولية لغوية ترسم منهج الاستدلال بالنص نفسه, أو بحمله على معناه الخارجي, أو بدلالة فحوى الألفاظ ومعقولاتها وضروراتها؛ حتى صار " معظم نظر الأصولي في دلالات الصيغ"[٢]؛ كالنظر في صيغ الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد والمنطوق والمفهوم وغير ذلك[٣].

وبسبب عدم الفهم المنهجي الصحيح للنصوص الشرعية بدلالاتها الأصولية اللفظية انحرفت الجماعات المتطرفة في فهم النصوص, فاستدلت بالنص بعيداً عن سياقاته النزولية التاريخية, وبعيداً عن محامله اللفظية التي تجمع بين العام والخاص والمطلق والمقيد وغير ذلك من الدلالات.

ومن الأمثلة على ذلك استدلال الجماعات الإرهابية بنصوص عامة من القرآن والسنة على أن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي الحرب كما

---

[١] انظر: عادل العُمري: مفهوم الحاكمية لله بين النص القرآني والتأويل السياسي, بحث منشور ضمن أبحاث مؤتمر صحوة المنعقد بجامعة القصيم ٢٠١٨م: ص ٥٩-٦٢.

[٢] انظر: الزركشي, البحر المحيط في أصول الفقه, دار الكتبي, الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م: ١/٣٩١.

[٣] انظر: محمد التركي, المنهج الدلالي الأصولي وأثره في حفظ الشريعة, شركة آفاق المعرفة للنشر ٢٠٢١م: ص ٧٦.

في آية السيف: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥], وكما في قوله: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١], وكما في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ٦٥], فيستدلون بمثل هذه النصوص العامة على أن الأصل في العلاقة بغير المسلمين هي الحرب ووجوب القتال.

وفي الوقت نفسه نجد تلك الجماعات تتجاهل النصوص التي تدل على أن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال: ٦١], وكما في قوله: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠], وقد دلت الآيتان على أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم هي الأمر بالسلم وعدم الاعتداء[١], لقد وقعت تلك الجماعات في هذا المأزق بسبب عدم الجمع بين النصوص الشرعية عبر إعمال دلالة المطلق والمقيد, فقد تمَّ تقييد الآيات المطلقة في الأمر بالقتال بحالين:

[١] انظر: وهبه الزحيلي, العلاقات الدولية في الإسلام, دار المكتبي بدمشق ٢٠٠٠م: ص٢٧.

١- الدفاع الشرعي وهو أن يكون القتال ضد المقاتل المعتدي فقط[١]:

كما في الآيتين السابقتين: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ , ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾, وكما في قوله: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٩٤] والدافع الشرعي ضد المعتدي ينبغي أن يتحدد بحدوده دون تجاوز؛ لذا قال المفسرون: " قاتلوا من قاتلكم وكفوا عمن كف عنكم، ولا تعتدوا في قتال من لم يقاتلوكم"[٢].

والدفاع الشرعي ضد العدوان الخارجي حالة تقرها القوانين الداخلية الوضعية, ويقرها القانون الدولي, وهي حالة يجوز فيها للمعتدى عليه أن يردَّ العدوان بنفسه, حتى وإن أوقع ضرراً بالطرف الآخر كالقتل أو غيره, كما للدول مجتمعةً ان تردَّ العدوان الذي تتعرض له دولة أخرى[٣].

---

[١] انظر: سهيل الفتلاوي, القانون الدولي الإنساني, دار الثقافة للنشر بالأردن ٢٠١٣م: ص١٣١, صالح الحصين, العلاقات الدولية بين منهج الإسلام والمنهج الحضاري المعاصر, مجمع الفقه الإسلامي يناير ٢٠٠٥م: ص٦٠, وانظر: وهبه الزحيلي, العلاقات الدولية في الإسلام: ص٢٨.

[٢] انظر: ابن عطية, تفسير المحرر الوجيز, دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٢هـ: ٢٦٢/١.

[٣] انظر: سهيل الفتلاوي, القانون الدولي الإنساني: ص١٣٢.

٢- الدفاع لحماية حق الإنسان في اختيار دينه[١]: وهذا حق جاء به الإسلام وأقرته القوانين الدولية, ففي قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة:٨-٩], وهذا موافق للقانون الدولي الإنساني بحق كل شخص في انتحال أي عقيدة أو دين, وله حرية كاملة في تغييرها متى شاء, كما أن له حق إظهارها مع الجهر بشعائره الدينية[٢], وكما أن الأصل العام في الإسلام أن لا يُكرهَ أحدٌ بالدخول فيه, وهو أمر ظاهر البيان في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦], وكما في قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩] [٣], فكذلك يقال في حق من أراد الظلم والاستبداد بالإنسان المسلم إذا اعتُديَ عليه بحق اختياره لدينه, علماً أن كافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة لا تمانع المسلمين في اختيار دينهم أو ممارسة شعائرهم الإسلامية, والمسلمون في أوربا وأمريكا ودول شرق آسيا وغيرها يمارسون شعائرهم الدينية عبر المساجد والمراكز الإسلامية المنتشرة

---

[١] انظر: صالح الحصين, العلاقات الدولية بين منهج الإسلام والمنهج الحضاري المعاصر: ص٥٨.

[٢] انظر: خالد الشنيبر, حقوق الإنسان في اليهودية والمسيحية والإسلام مقارنةً بالقانون الدولي, كرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية ٢٠٠٩م: ص٣١٨.

[٣] انظر: المصدر السابق ص٣٠١.

في كافة الدول دون أي ظلم أو استبداد يقع عليهم, فهذه الحالة ممتنعة وغير موجودة في وقتنا الحاضر.

المصدر الثاني: الأنظمة والقوانين .

عملية صناعة الوعي عملية معقدة ومركبة تشكل منظومة متكاملة تضم عدة أطراف, ومن أهم تلك الأطراف قوانين الدولة وأنظمتها, ومما يروى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما: (إن الله يزع بالسلطان أكثر مما يزعُ بالقرآن) [1], والسلطان هنا هو القانون والنظام؛ لأن الذي يُقر الأنظمة والقوانين أو يأمر بها هو السلطان = ولي الأمر, فاحترام الأنظمة والقوانين وتطبيقها هو احترام وطاعة لولي الأمر؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩], وأولو الأمر: هم السلاطين ونوابهم من الأمراء والقضاة [2].

وقد أصبحت القوانين والأنظمة التي تسنها المملكة العربية السعودية مصدراً للوعي الفكري؛ لكونها قوانين إنسانية تهدف لحماية الأنفس والأموال والعقول وتهدف كذلك لحماية حقوق الإنسان, وهذه القوانين متوافقة مع الضوابط الشرعية, وهي لا تخلو من حالين: إما أن تكون قوانين وأنظمة وضعية ترجع لأحد مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها, وإما أن تكون

---

[1] روي بأسانيد مختلفة عن عمر وعثمان فقد رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد١٧٢/٥ وغيره بسنده لعمر, ورواه ابن شبه في تاريخ المدينة٩٨٨/٣ بسنده لعثمان, ومع أن هذه الأسانيد لا تخلو من ضعف إلا أن الأثر جاء بطرق متعددة عن عمر وعثمان, والكثير من العلماء يذكرونه على سبيل الاستشهاد.

[2] الشوكاني, فتح القدير, دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت ١٤١٤هـ: ٥٥٦/١.

قوانين وأنظمة وضعية من قبيل المباح الدنيوي المسكوت عنه, غير المخالف لنصوص القرآن والسنة؛ كما هو الحاصل في النص على عدم مخالفة الشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للحكم في المملكة, وذلك في سياق بيان وتوضيح أماكن مسؤولية الجهات التنفيذية والإشرافية والرقابية من نواب رئيس مجلس الوزراء, والوزراء الأعضاء, ومجلس الوزراء بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية، كما ورد ذلك في النظام الأساسي للحكم في المادة السابعة والخمسين الفقرة (ب) [١], ونصها: "يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، والأنظمة، و السياسة العامة للدولة"[٢].

وتنقسم القوانين والأنظمة التشريعية حسب التدرج القانوني إلى قسمين[٣]:

أولهما من حيث الترتيب الأنظمة التشريعية الأساسية المتمثلة في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ونظام هيئة البيعة ونظام الشورى.

---

[١] عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز آل سعود, مصدر السلطة في النظام الأساسي للحكم من منظور السياسة الشرعية, إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية, جامعة الملك سعود ٢٠١١م: ص ٢١.

[٢] لائحة النظام الأساسي للحكم بالصادر بأمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f16166/1

[٣] خليل هيكل, القانون الإداري السعودي, دار الزهراء بالرياض ٢٠١١هـ: ص٣.

القسم الثاني: الأنظمة التشريعية الفرعية, وتأتي في المرتبة التالية بعد الأنظمة الأساسية, وهي لوائح وقرارات إدارية وأمنية واقتصادية وتجارية وإعلامية وتعليمية وعسكرية وتأديبية ومجالات أخرى كثيرة[١].

وسيتم الحديث عن مصادر الوعي الفكري في مسألة الوطنية عبر النظر في بعض الأنظمة التشريعية الأساسية والفرعية وفق الآتي:

أولاً: البيعة وأثرها في الوحدة الوطنية:

هناك ارتباط وثيق بين الوحدة الوطنية وبيعة الحاكم أو ولي الأمر, بل من المحال وجود وحدة تجمع بين المواطنين دون وجود بيعةٍ شرعيةٍ للحاكم ولي الأمر, لذا جاءت النصوص الشرعية وأقوال السلف حاثةً على البيعة للحاكم ووجوب طاعته وحرمة الخروج عليه[٢].

ويعرف ابن خلدون في مقدمته البيعة بأنها: " العهد على الطاعة كأنَّ المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلِّم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك, ويطيعه فيما يكلّفُه به من الأمر على المنشط والمكره, وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد"[٣].

---

[١] للتعرف على الأنظمة التشريعية الأساسية والفرعية في المملكة بالتفصيل ينظر المنصة الوطنية الموحدة على الرابط: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/eParticipation.

[٢] نايف الوقاع, النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية "دراسة عقدية", مجلة العلوم الشرعية, العدد الرابع والثلاثون ١٤٣٦: ص ٤٥.

[٣] ابن خلدون, مقدمة ابن خلدون, دار الفكر ببيروت ١٩٨٨ م: ص ٢٦١.

وقد وقع الإجماع على وجوب تنصيب إمام ؛ قال ابن خلدون: "إنَّ نصب الإمام واجب قد عُرفَ وجوبُه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين؛ لأنَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه , وتسليم النظر إليه في أمورهم, وكذا في كل عصر من بعد ذلك, ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار واستقرَّ ذلك إجماعاً دالاً على وجوب نصب الإمام"[١], وتنص المادة السادسة من النظام الأساسي السعودي للحكم على الآتي: "يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره"[٢].

وفي المملكة العربية السعودية تمَّ تأسيس نظام متكامل بمسمى: هيئة البيعة بأمرٍ ملكي, وذلك في سنة ١٤٢٧هـ, الموافق : ٢٠٠٦/٠١/٣١م[٣].

وللبيعة في مسألة الوطنية ثمارها العظيمة على الفرد والمجتمع, ومن أبرزها:

---

[١] المصدر السابق: ص ٢٤٠.

[٢] لائحة النظام الأساسي للحكم بالصادر بأمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97feb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

[٣] لائحة نظام هيئة البيعة التفصيلي منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/3213c2f6-eaf8-45dc-8f8c-a9a700f167ee/1.

١- توحيد الدولة تحت راية حاكمٍ واحدٍ وقوة شوكتها, لذا جاءت النصوص الشرعية بوجوب لزوم جماعة المسلمين في التزام البيعة وعدم مفارقة الجماعة، كما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) [١], وقد كان العرب قبل الإسلام في فوضى عارمة؛ لأنهم لا يخضعون لسلطانٍ ولا أمير, لذا تمَّ وصف حالتهم بالجاهلية[٢].

٢- البيعة وقاية للناس بأنفسهم من الفتن والوقوع في الاختلاف والاقتتال فيما بينهم لأي سببٍ من الأسباب الطائفية المذهبية والإقليمية والقبلية والعرقية, وهذا ما قرره النظام الأساسي للحكم من وجوب تنصيب حاكمٍ يقطع الطريق على الأعداء والمفسدين والطامعين, ويقطع كذلك الطريق على أصحاب الفكر التكفيري الخوارجي من الجماعات المتطرفة.

٣- من السمات للبيعة في المملكة السلاسة في انتقال السلطة، فالبيعة تتم بشكل طبيعي وسلس ودونما تعقيدات أو تنافس بين الحكام، فهناك ما يشبه الإجماع على المبايعة؛ حيث يظهر في البيعة كافة أنواع وأجناس الشعب من علماء, وخاصة وعامة, صغاراً وكباراً, رجالاً ونساءً, يقدِّمون البيعة عن قناعةٍ تامةٍ دون إجبارٍ أو إكراه، بل ترى في أعينهم كامل الرضا والقناعة والقبول للحاكم المبايَع[٣].

---

[١] صحيح مسلم, رقم الحديث: ١٨٥٠.

[٢] صالح الفوزان, شرح مسائل الجاهلية لمحمد بن عبدالوهاب، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض، ٢٠٠٥: ص١٤.

[٣] انظر: البيعة في المملكة, تقرير صحفي منشور في صحيفة الرياض, شعبان ١٤٢٦هـ - ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٦٠٨.

ثانياً: العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين:

من المبادىء القانونية المسلم بها في جميع الأنظمة والقوانين للدول المعاصرة, مبدأ العدالة ومساواة الأفراد أمام القانون, ويعني هذا المبدأ أن كل فرد من أفراد المجتمع يتساوى في تمتعه بالحقوق والتزامه بالواجبات مع غيره من أقرانه في المجتمع؛ لأن جميع الأفراد أمام القانون سواء[١].

وعلى هذا النهج القويم جاءت أنظمة المملكة؛ حيث تنص المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية"[٢], والعدل والمساواة في التشريع عام في شأن كل مواطن أياً كان شكله أو مذهبه أو منطقته أو قبيلته وعرقه, وفي المادة الخامسة عشرة: " لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام"[٣].

ومن النماذج التطبيقية التي تثبتُ مبدأ المساواة بين جميع المنتفعين من المرافق العامة وخدماتها في المملكة:

١- تطبيق قواعد القبول في الجامعات بالمساواة بين جميع المتقدمين السعوديين.

١- التساوي بين المواطنين بالنسبة لطالبي الانتفاع بخدمات مرافق الهاتف والكهرباء والمياه.

---

[١] انظر: خليل هيكل, القانون الإداري السعودي, دار الزهراء بالرياض ٢٠١١هـ: ص٣.

[٢] لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب الثاني, المادة الثامنة.

[٣] لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب الرابع, المادة الخامسة عشرة.

٢- التساوي بين المواطنين في أنظمة المرور وإصدار رخص القيادة, وفي ٢٠١٧م تمَّ إقرار قيادة المرأة للسيارة بأمرٍ ملكيٍ كريم.

٣- التساوي بين المواطنين في الطلبات المقدمة للأعمال التجارية والطبية والعمالية[١].

ومن الأمثلة على ذلك ما تضمنته نصوص اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية في المملكة, فقد نصت المادة السابعة الفقرة الثانية على أن الديوان العام للخدمة المدنية يجب أن يراعي شروط التعيين في المرشحين لشغل الوظائف, وبعد ذلك يقوم بترتيب قوائم بأسماء هؤلاء المرشحين حسب الترتيب التالي:

أ- المرشحون الذين نسقوا من الخدمة.

ب- المرشحون الناجحون في اختبارات التوظيف وفقاً لترتيبهم حسب نتائج الاختبار.

وعلى ذلك فإن القواعد التي تضمنتها اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية بخصوص شغل الوظائف الخالية قد حققت مبدأ المساواة والعدالة بين المتقدمين[٢].

وتوجب أنظمة المملكة على جميع أجهزة الدولة إنصاف الإنسان أياً كانت ديانته أو عرقه أو جنسه أو جنسيته، وفي حالة إخلال أي من تلك الأجهزة أو من يمثلها بإعمال حق من الحقوق، فلمن انتهك حقه اللجوء إلى أي من الآليات التالية:

---

[١] انظر: خليل هيكل, القانون الإداري السعودي: ص١٠٤ – ١٠٦.

[٢] انظر: المرجع السابق: ص ١٠٦- ١٠٧.

١- الجهات القضائية.

٢- الإدارات الحكومية ذات العلاقة.

٣- مؤسسات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية.

٤- أمراء المناطق (الحكام الإداريون).

٥- مجلس الملك ومجلس ولي العهد[١].

ثالثاً: مبدأ الشورى وترسيخ الوحدة الوطنية:

الشورى من قيم الحكم الرشيد وهو أحد مقومات الدولة الحديثة في السياسة الشرعية, وأحد روابط الوحدة الوطنية بين الحاكم والمحكوم, والمتتبع لتاريخ الحكم في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها يجد أنه قام على منهج الشورى ، الذي استمر دون انقطاع منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود[٢], وقد سبق في المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم أن الحكم في المملكة العربية السعودية يقوم على أساس الشورى [٣].

ومن أبرز مهام المجلس الحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة بين المواطنين تحت مظلة الدين والوطن, وقد نصت المادة الثانية من نظام مجلس الشورى السعودي: "يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل الله،

---

[١] انظر: المنصة السعودية الوطنية للخدمات الحكومية–GOV.SA على الرابط:
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/humanright

[٢] انظر: الموقع الرسمي لمجلس الشورى السعودي, على الرابط:
https://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/ShuraArabic/internet/historical+bg/History/

[٣] لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب الثاني, المادة الثامنة.

والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة، ومصالح الأمة"[١].

ونجد مبدأ المساواة بين المواطنين ظاهراً في تعيين أعضاء المجلس دون النظر لأعراقهم وطوائفهم ومناطقهم, ويظهر ذلك في أمرين:

أحدهما: لائحة المجلس التي تشترط أن يكون المرشح سعودياً تحت شروط الأهلية المعروفة وفق ما يراه ولي الأمر؛ كما في المادة الرابعة:

" يشترط في عضو مجلس الشورى ما يلي:

١- أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

٢- أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

٣- ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة "[٢] .

الثاني: بالنظر لأعضاء مجلس الشورى نجد أنهم من مختلف مكونات الشعب السعودي بغض النظر عن طوائفهم ومذاهبهم وقبائلهم ومناطقهم, فنجد منهم من ينتمي للأقلية الشيعية, ونجد منهم من ينتمي لقبائل الجنوب أو الشمال أو وسط المملكة وغربها

---

[١] لائحة نظام مجلس الشورى الصادر بأمر ملكي ١٤١٢هـ, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b5cf540a-e6ac-426a-b348-a9a700f163de/1.

[٢] لائحة نظام مجلس الشورى, المادة الرابعة.

وشرقها, ونجد منهم البادية والحاضرة وغير ذلك من مكونات الشعب السعودي.

رابعاً: درء كل ما يؤدي للفرقة والانقسام بين المواطنين:

تنص المادة الثانية عشر من النظام الأساسي للحكم: " تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة و الفتنة والانقسام"[١].

وتجرم أنظمة المملكة نشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وإثارة النعرات، والتفرقة كما في المادة التاسعة والثلاثين: " تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك"[٢], وفي المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي: " يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم"[٣],كما تضمنت المادة الثامنة من نظام الإذاعة الأساسي: الحظر على الإذاعة السعودية إذاعة أية مواد يترتب عليها إحداث تفرقة بين المواطنين, أو الإضرار بمصالحهم أو الإساءة إلى سمعة البلاد، والتعرض للمسائل الشخصية بالدعاية أو التجريح[٤].

---

[١] لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب الثاني, المادة الثانية عشر.

[٢] لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب الخامس, المادة التاسعة والثلاثون.

[٣] لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب الثالث, المادة الحادية عشرة.

[٤] لائحة نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم رقم م/٣٢ بتاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢١., وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على

وتحظر أنظمة المملكة – كذلك– إنشاء المنظمات والنشاطات الدعائية ووسائل الإعلام التي تروج للتمييز العنصري، وقد تضمن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية حظر إنشاء الجمعية إذا تضمنت لائحتها الأساسية أحكاماً تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو تخالف النظام العام، أو تتنافى مع الآداب العامة، أو تخل بالوحدة الوطنية بحسب المادة الثامنة من نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية[١], وفي المادة التاسعة من النظام السعودي المطبوعات والنشر الشروط التي يجب توفرها في إجازة المطبوعة ومنها: " الشرط الثالث: ألا تؤدي إلى إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين[٢]".

كما أصدرت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وثائقَ عمل تتضمن تعليمات موجهة للأئمة والخطباء توجبُ عليهم عدم المساس والانتقاص من الأشخاص والطوائف، كما تتضمن عقوبات منها: إنهاء خدمة من تثبت مخالفته للوثيقة من الإمامة, وفي ذلك السياق أكَّدَ عضو

الـرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ecaaec43-8ff9-4668-b269-a9a700f16e66/1

[١] لائحة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم رقم (م/٨) بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٣٧, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/37e0768f-8e3c-493a-b951-a9a700f2bbb1/1

[٢] لائحة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم رقم (م/٨) بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٣٧, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/37e0768f-8e3c-493a-b951-a9a700f2bbb1/1

مجلس هيئة حقوق الإنسان والخبير المستقل بالأمم المتحدة مرشح المملكة لعضوية (لجنة القضاء على التمييز العنصري) بالأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤م، بقوله: "إنَّ وزارة الشؤون الإسلامية قامت بإنهاء خدمة عددٍ من الأئمة والخطباء الذين تضمنت خطبُهم دعوات للكراهية أو الإساءة الطائفية، وأطلقت برنامجاً شاملاً لتعزيز الوسطية ومكافحة الغلو والتطرف من خلال عقد ندواتٍ متخصصة, ودوراتٍ تدريبيةٍ استفادَ منها عددٌ كبيرٌ من الأئمة والخطباء"[١].

كما أن المملكة عضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤م, وانضمام المملكة إلى الاتفاقية يجعلها جزءاً لا يتجزأ من نظامها الوطني، وتتمتع بالقدر ذاته من الحجية القانونية التي تتمتع بها الأنظمة العادية، حيث إن إرادة الانضمام إلى الاتفاقيات أو المصادقة عليها؛ تصدر بذات الأداة القانونية التي تصدر بها أنظمة السعودية العادية[٢].

خامساً: ترسيخ ثقافة التعايش الديني والمذهبي بين المواطنين:

لم يكن لأنظمة المملكة – قديماً وحديثاً – أيَّ مشكلةٍ مع الطوائف والأقليات المذهبية, بل كانت صمَّامَ أمانٍ لجميع المكونات المذهبية إن في الداخل أو الخارج؛ ففي الداخل انضمَّ المواطنون الشيعة للدولة السعودية الثالثة في وقتٍ مبكر من العام ١٩١٣م، حين دخلت الأحساء والقطيف

---

[١] انظر: موقع وكالة الأنباء السعودية (واس) تقرير بعنوان: أنظمة المملكة تحظر وتجرم جميع أشكال التمييز العنصري والكراهية والتعصب, وهو منشور بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٤٤٠هـ الموافق ٢١/ ٣/ ٢٠١٩م.

[٢] انظر: المرجع السابق.

تحت حكم الملك عبد العزيز طوعاً ودون مقاومةٍ أو قتال، وقد كفل لهم الملك عبد العزيز الحقَّ في التعبُّد والقضاء وممارسة الشعائر الدينية والحسينية وفقَ أحكام المذهب الشيعي الجعفري[١], ويوجد في القطيف والأحساء محكمة شيعية جعفرية تحت مسمى: دائرة الأوقاف والمواريث في القطيف والأحساء, وفيها قضاة وموظفون يتم صرف رواتبهم من وزارة العدل في المملكة العربية السعودية, شأنهم شأن الدوائر الحكومية الأخرى.

ولوجود غالبية المواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية، انخرطَ كثيرٌ من أبنائها من القطيف والأحساء في (شركة أرامكو) دون تفرقةٍ بينهم وبين المواطنين من المذهب السني، والتي كان لها الأثر الكبير في تطوير المناطق ذات الأغلبية الشيعية من حيث وجود فرص العمل, وتحسين المستوى الاقتصادي للمواطن الشيعي, والفرص السكنية, والبعثات الخارجية لموظفيها[٢].

سادساً: التساوي في حق التقاضي بين المواطنين والمقيمين:

ينص النظام الأساسي للحكم: " حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ، ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك"[٣], فحق التقاضي مكفولٌ بالتساوي بغض النظر عن دين الشخص أو مذهبه أو صفته الاعتبارية, وتلتزم الأنظمة القضائية السعودية بالمحاكمة العادلة لكل

---

[١] انظر: حسن المصطفى, مقالٌ بعنوان: السعوديون الشيعة والمشاركة ببناء السعودية الجديدة, منشور في موقع قناة العربية الإخبارية بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨م .

[٢] انظر: بدر الإبراهيم ومحمد الصادق: الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبةُ السياسة, منشورات الشبكة العربية للأبحاث والنشر: ص ٦٥.

[٣] لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب السادس, المادة السابعة والأربعون.

طالبٍ للقضاء عبر ضمانات مؤسسية تتمثل في استقلال القضاء، وذلك بوجود مؤسسة القضاء التي تتمتع بالاستقلال؛ كسلطة تقف على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويُحظر التدخل في شؤونها من أي سلطة كانت, وقد نصت المادة الأولى من نظام القضاء في المملكة على ما يلي: " القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء"[١].

ومن الأنظمة التي تكفل المحاكمة العادلة في مؤسسة القضاء السعودي: نظام الإجراءات الجزائية, ونظام القضاء, ونظام المحاماة, ونظام المرافعات الشرعية, ونظام ديوان المظالم, والنيابة العامة وتنظيم هيئة حقوق الإنسان وغير ذلك من الأنظمة التي تساعد في حصول كل مواطن أو مقيم على حقه[٢].

سابعاً: الأنظمة والقوانين المعنية بحقوق الإنسان:

تعتبر العناية بحقوق الإنسان من أهم مقومات الوحدة الوطنية وصناعة المواطنة الصالحة, وتحتل حقوق الإنسان في القوانين الدولية مسألةً بالغة الأهمية, ويظهر ذلك في كثرة الاتفاقيات الدولية حول هذا الموضوع, وتشريع القوانين والأنظمة حوله, وخلال القرن السابق المليء بالأحداث

---

[١] لائحة نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي مرسوم ملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ea1765a3-dec3-41a0-a32f-a9a700f26d58/1

[٢] انظر: عبدالعزيز الفالح, العدالة في التقاضي, مقالة صحفية منشورة في صحيفة الرياض, بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٤٤١هـ -٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

الدامية من الحروب العالمية وغيرها؛ ظهرت دعوات عددٍ من الدول؛ لإظهار مبادئ السلام في العالم, وعلى إثرها ظهرت منظمة الأمم المتحدة, وقد تطورت أعمال هذه المنظمة الدولية, وتفرع عنها عدد من المنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان, مصدرةً العديد من القرارات التي تخص الدول والشعوب, وكان أحد أهم هذه القرارات: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١].

ومن منطلق الشريعة الإسلامية والمبادئ الإنسانية والوطنية؛ اعتنت المملكة العربية السعودية بحقوق الإنسان, وكانت سباقةً على ممارسته في أرض الواقع, وتنص المادة السادسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم على ذلك: " تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية "[٢] ؛ لذلك تمَّ إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بجانب مسؤوليات الجهات الحكومية المعنية بالأساس بإعمال حقوق الإنسان كلٌّ في مجال اختصاصه، ومن تلك المؤسسات[٣]:

١- هيئة حقوق الإنسان: أُنشئت بقرار مجلس الوزراء لتكون جهة حكومية ترتبط مباشرةً بالملك, تُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وقد منحها تنظيمُها صلاحيات واسعة تتيح لها أداء مهماتها باستقلالية وحرية.

---

(١) انظر: خالد الشنيبر, حقوق الإنسان في اليهودية والمسيحية والإسلام مقارنةً بالقانون الدولي: ص٥.

(٢) لائحة النظام الأساسي للحكم, الباب الرابع, المادة السادسة والعشرون.

(٣) انظر: المنصة السعودية الوطنية للخدمات الحكومية – GOV.SA على الرابط: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/humanright

٢- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: وهي مؤسسة وطنية غير حكومية ليس لها أي ارتباط بأي جهاز حكومي، وتحظى بالاستقلال التام في جميع شؤونها، وتُعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنه سواءً كان مواطناً أو مقيماً أو زائراً.

٣- مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني: ويهدف إلى معالجة القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضايا حقوق الإنسان من خلال الحوار الشفاف والموضوعي الذي يساهم فيه جميع أفراد المجتمع بمختلف أطيافه ومكوناته، ومن أهدافه إيجاد بيئة ملائمة وصالحة لممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير.

٤- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد: وترتبط الهيئة مباشرة بالملك، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري بما يضمن لها مباشرة أعمالها بكل حيادٍ ودون تأثير من أي جهةٍ كانت، وتهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ويشمل اختصاصها متابعة نشاط جميع الجهات الحكومية بلا استثناء، والشركات التي تملك الدولة فيه نسبة (٢٥٪) فأكثر.

٥- برنامج الأمان الأسري: وهو برنامج وطني غير حكومي يهدف إلى حماية الأسرة من العنف، من خلال رصد حالات الإساءة ودراستها وإفادة الجهات المختصة في هذا المجال، والتوعية بأضرار العنف، ويعتمد البرنامج ضمن آلياته: السجل الوطني لحالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال في المملكة العربية السعودية بالقطاع الصحي، وهو سجل إلكتروني مركزي متطور.

٦- مجلس شؤون الأسرة: ويتولى المجلس مهمة رعاية شؤون الأسرة، ويتشكل من لجان فنية من بينها لجنة الطفولة، ولجنة كبار السن، ولجنة المرأة, وقد تمَّ إنشاء لجنة تُعنى بالحماية الأسرية ضمن لجان المجلس[١].

المطلب الثاني: مصادر الوعي الفكري العامة غير التشريعية.

بعد العرض التفصيلي في المطلب الأول عن مصادر الوعي الفكري التشريعية الدينية والقانونية, يأتي الحديث في هذا المطلب عن مصادر الوعي الفكري العامة غير التشريعية.

ويُقصد بها: تلك المصادر التي لم تكتسب صفة التشريع الديني المنصوص عليه قرآناً وسنةً, أو صفة التشريع القانوني الصادر بأحد أنظمة الدولة الأساسية أو الفرعية, والتي تمَّ التفصيل بها في المطلب الأول.

ومعناها في هذا البحث: الأوعية والمجالات التي يمكن أن تستثمرَ لأجل الأمن الفكري والانتماء الوطني.

ومن أبرز مصادر الوعي الفكري غير التشريعية التي يمكن أن تساهم في صناعة المواطنة الصالحة على مستوى الأفراد والمجتمعات ما يلي:

- مصادر تعليمية.
- مصادر ثقافية.
- مصادر إعلامية.
- مصادر اجتماعية.
- مصادر تاريخية.

---

[١] انظر: المرجع السابق.

أولاً: المصادر التعليمية:

يمكن تقسيم المصادر التعليمية للوعي الفكري في مسألة الوطنية إلى قسمين:

القسم الأول: المقرر الدراسي:

للمناهج الدراسية الرسمية أوفر الحظ والنصيب في العملية التعليمية في الدول المعاصرة، فإلى أي مدى تسهم هذه المناهج –وبالأخص مناهج التربية الإسلامية– في إرساء الأمن الفكري في المجتمعات ؟ وماهي النقائص الموجودة فيها؟ وماهي الإجراءات العملية لتفعيل هذه المناهج في تحقيق الأمن الفكري والانتماء الوطني؟[١].

كل هذه التساؤلات يجب أن تكون حاضرةً لدى كل مثقف ومفكر وفقيه وعالم اجتماع, وقبل ذلك يجب أن تكون حاضرةً لدى مسؤولي التعليم الرسمي في كل دولة.

ولأجل أن يكون المقرر الدراسي فاعلاً في ترسيخ الأمن الفكري والانتماء الوطني يجب على مسؤولي التعليم اتخاذ الخطوات التالية:

أ– مدى إسهام كل مقرر دراسي في ترسيخ مفاهيم الأمن الفكري والانتماء الوطني.

ب– حاجة المنهج إلى إعادة النظر, وإدراج قضايا أخرى تدعم استراتيجيات الدولة وسياساتها وأمنها الفكري.

---

[١] انظر: أبو بكر الطيب كافي, دور المناهج التعليمية في إرساء الأمن الفكري, بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات) كرسي الأمير نايف للأمن الفكري بجامعة الملك سعود ١٤٣٠هـ: ص ٢.

ج- دراسة الخلل الموجود في ذلك المقرر – إن وُجد – والذي يؤثر بشكلٍ سلبي على الأمن الفكري والانتماء الوطني.

د- يجب تفعيل جميع المقررات الدراسية النظرية؛ لتكون فاعلةً في تحقيق أهداف الأمن الفكري والانتماء الوطني.

هـ- يجب معالجة بعض المسائل الفقهية المختلف فيها في مقررات التعليم العام والجامعي؛ بشكلٍ لا تتعارض فيه مع سياسات الدولة كالفتاوى الاجتهادية – غير القطعية – المتعلقة بالفنون مثل: تحريم الموسيقى والمسرح والتصوير والفنون التشكيلية وغيرها.

و- إضافة مقررات الفلسفة والمنطق ومهارات النقد بما يخدم استراتيجيات الدولة وأمنها الفكري وانتماء أفرادها الوطني, وقد أضافت وزارة التعليم – مؤخراً – مقرر مهارات التفكير الناقد على مقررات التعليم العام (القسم الثانوي).

ومما يُذكر في هذا الشأن ما قامت به هيئة التقويم والتدريب في المملكة العربية السعودية من تأسيس الإطار العام للمعايير الوطنية لمناهج التعليم, وهو يمثل الإطار الوطني لمعايير مناهج التعليم العام الوثيقة الأساس في المملكة العربية السعودية التي ترسم الصورة الكلية للمناهج.

ويستند الإطار على عشرة أسس ترتكز على الدين الإسلامي، وعلى اللغة العربية، وعلى الهوية الوطنية، وعلى جغرافية المملكة وتاريخها، وعلى مقوماتها الدينية والحضارية والاقتصادية، كما يستند على الأسس التربوية والعلمية التي يتطلبها العصر الحاضر وسماته، والمستقبل وآفاقه المعرفية

والتقنية، ويترجم المرتكزات والمحاور والمستهدفات التي قامت عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠ [١].

ومن أبرز عناصر الأولويات في منهج هذا الإطار: (المواطنة المسؤولة) كما في الشكل التالي:

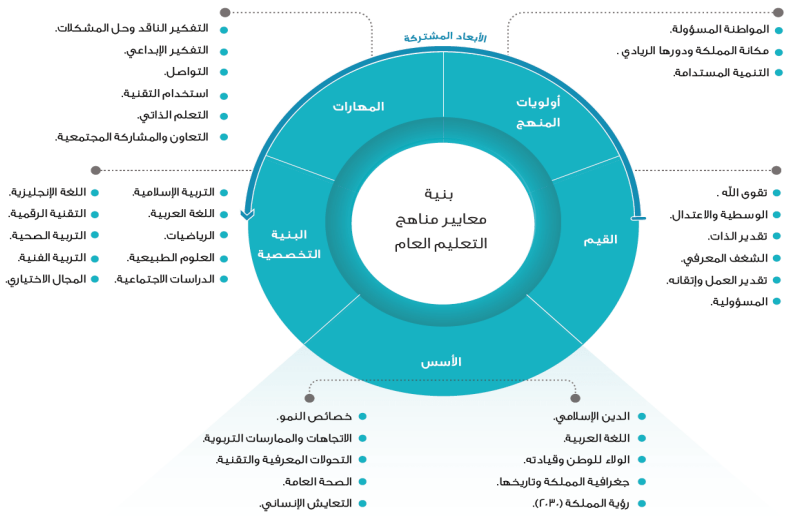

القسم الثاني: المعلم في المدرسة وعضو هيئة التدريس في الجامعة:

هو أحد مصادر الأمن الفكري والانتماء الوطني في العملية التعليمية والتربوية, وعلى ذلك يجب العناية بدور المعلم في المدرسة والأستاذ في الجامعة؛ فالمنهج الدراسي الجيد وحده لا يكفي فلابد من إعداد المدرس

---

[١] انظر: الموقع الرسمي لهيئة التدريب والتقويم في المملكة على الرابط: https://etec.gov.sa/ar/productsandservices/NCSEE/Cevaluation/Pages/NATIONALFRAMEWORK-.aspx .

وتأهليه، حتى يكون قادراً على التفاعل مع المقرر وتوجيه الطالب التوجيه السليم[1].

وسيتم الحديث عن ذلك من خلال الآتي:

أولاً: إعداد المعلم والأستاذ الجامعي فكرياً:

فلن يقوم المعلم والأستاذ الجامعي بدورهما المأمول في قضايا الأمن الفكري والانتماء الوطني مالم يتم إعدادهما إعداداً جيداً في مرحلة الدراسة الجامعية, وتكون المشكلة أكبر وأخطر حينما يكون تخصص ذلك المعلم أو الأستاذ من التخصصات الإنسانية النظرية ذات العلاقة بالوعي الفكري.

ولمعالجة ذلك يجب على الجامعات الاهتمام بإعداد المعلم وعضو هيئة التدريس ليس في الجوانب العلمية والمعرفية فحسب, بل ليكون عنصراً فاعلاً في خدمة دولته وأمنها الفكري والوطني, وذلك عبر العناية والاهتمام بالتخصصات الإنسانية النظرية كتخصصات العلوم الشرعية والاجتماعية واللغة العربية, ومما يُقترح في ذلك الشأن:

١- ربط المخرج التعليمي في كل مقرر يدرسه الطالب الجامعي بأحد مقومات الأمن الفكري والانتماء الوطني؛ فالطالب الجامعي هو من سيقوم بالعملية التعليمية بعد تخرجه سواءً كان معلماً مدرسياً أو أستاذاً جامعياً.

٢- يجب على الوحدات الفكرية في الجامعات دراسة توصيف المقررات التعليمية في العلوم الإنسانية ونقدها من جانبٍ فكريٍ ووطني.

---

[1] انظر: المرجع السابق ص ٢٨.

٣- تفعيل دور الأبحاث العلمية في تطوير عضو هيئة التدريس بالجامعة بما يخدم استراتيجيات الدولة وأمنها الفكري.

٤- عقد مؤتمرات وندوات ودورات تثقيفية في تطوير عضو هيئة التدريس.

ثانياً: دور المعلم والأستاذ الجامعي الفكري والوطني تجاه تلاميذه:

لن يكون للمعلم والأستاذ دوراً حقيقياً في تعزيز الأمن الفكري والانتماء الوطني مالم تتوافر فيه الصفات التالية:

١- **أخلاقيات المعلم والأستاذ الجامعي:** وهي مجموعة من معايير السلوك الرسمية وغير الرسمية التي يستخدمها الأستاذ كمرجع يوجه سلوكه أثناء تأديته لوظيفته داخل المدرسة والحرم الجامعي, وعلى مستوى المجتمع عموماً, ومن ذلك التزامه بالأخلاق الحميدة, واحترام الآخرين, واللباقة في تعامله مع طلابه, مع تمسكه بقيم العدل والإنصاف والإخلاص والتفاني في خدمة تلاميذه[١].

٢- **الإتقان في الأداء الأكاديمي:** ومن ذلك جودة المخرجات التعليمية والمهنية والثقافية, وإتقان العمل وتقدير الإنجاز, مع الالتزام بقيم العمل وتطبيق اللوائح والقوانين بدقة وحياد[٢].

٣- المسؤولية الوطنية:

ويمكن تحديد مسؤولية الأستاذ والمعلم تجاه دولته ووطنه بالآتي:

---

[١] انظر: هناء عبدالرحيم النور, دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الوعي الفكري: ص٥٢٤ وما بعدها.

[٢] انظر: المرجع السابق.

أ- وجود روح الولاء في الأستاذ للدولة والوطن والقيادة ممثلةً بولي الأمر= (الملك أو رئيس الدولة), مع الاعتزاز بما تحقق للوطن والدولة من منجزات في كافة الاتجاهات التنموية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية والرياضية, والاعتزاز كذلك بخدمة الدولة ومنجزاتها العظيمة للحرمين الشريفين, واعتزاز الأستاذ بهذه الأمور سيكون له أثره الإيجابي على التلاميذ, لأنه هو القدوة الحسنة لتلاميذه ومجتمعه.

ب- تربية النشء على احترام القيادة والرموز الوطنية، مع الفخر بهذا الوطن والتشرف به وبقيادته بمناسبة أو غير مناسبة, وأي فخر أعظم من أن يفخر الإنسان بوطنه ودولته, وبخاصة إذا كانت الدولةُ ذات إنجازات وقفزات هائلة مثل المملكة العربية السعودية, يقول الدكتور خالد أبا الخيل – موجهاً رسالته لأساتذة الشريعة والدراسات الإسلامية –: " إنه لمن المعيب أن ترى المنتسب إلى الشريعة والعلم – الذي يسبح في خيرات هذا البلد وأفضاله – تراه يمضي عمره في تعليم العلم وتدريس المتون ويشارك في كل وسيلة أو محفل وليس لهذه الدولة حظ من هذا كله, فلا تراه مكرِّساً لمشروعيتها, ولا مربياً لطلابه على احترام قادتها، أما مناسباتها الوطنية فتراه دوماً مستنكفاً من المشاركة فيها ومتذرعاً بعشرات الذرائع في التخلص منها، فكأنه لا يريد أن يظهر أمام طلابه بأنه ابن الدولة وحامي حماها, بل حتى لو لم تكن هناك مناسبة وطنية فلا تجد له كلمة أو محاضرة في الدفاع عن هذا الوطن وقيادته طوال تاريخه العلمي، يقابل هذا الإحجام والعقوق عطاء متدفق في كل شيء إلا ماله علاقة مباشرة بتعزيز الانتماء للوطن واحترام قيادته، فتراه لا يتردد بحال أن يشارك لو دعي لفعالية جمعية خيرية في قرية أو هجرة مهما بعد مكانها وشط مزارها! أي ولاء يمكن أن يبقى لهذا

الوطن بعد كل هذا التجاهل وهذا الإعراض! وبالله ماذا يمكن أن يتعلم منه طلابه إذا رأوا منه هذا العقوق وهذا الصد تجاه وطنه وقيادته؟ أقول هذا وأنا أستحضر في ذهني طائفة كبيرة من الأساتذة – وهم الأكثر إن شاء الله – محل القدوة والأسوة، يحملون مسؤولية وطنهم وقيادتهم على ظهورهم حيثما حلوا أو ارتحلوا، ففي مجالسهم ومنتدياتهم يحمون أعراض الولاة ويذودون عنهم، ويذكرون بحقوقهم، وفي دروسهم يعمقون معاني البيعة والسمع والطاعة مع اتخاذ جميع التدابير والأسباب بما يخدم استقرار الدولة وأمنها الفكري, ومن ذلك القيام بواجب التحذير من كل ما يهدد اللحمة الوطنية من جماعات متطرفة"[١].

ج- تعزيز الثقة بالدولة ومعرفة استحقاقاتها الشرعية وتعليم الجيل مفهوم الدولة والفرق بين الدولة والحركة، واستغلال الانكسار التاريخي الذي تعيشه الجماعات الحركية بالعمل الدؤوب على صناعة جيل يؤمن بالدولة إيماناً قوياً وينفر من الحركة والحزب نفوراً عظيماً[٢].

د- تحصين التلاميذ ضد مهددات الأمن الفكري والاستقرار الوطني؛ من مثل التحذير من الجماعات المتطرفة المنحرفة, وذلك بالتعريف بأخطارها وأخطائها ومدى خطورتها على الأفراد والمجتمعات, وأنها أحد أسباب تشويه دين الإسلام في العالم.

هـ- المشاركة في المناشط غير الصفية, ومن ذلك المشاركة في برامج

---

[١] انظر: خالد أبا الخيل, أساتذة الشريعة في الجامعات السعودية والمسؤولية الوطنية, مقالة في صحيفة عكاظ منشورة بتاريخ: الجمعة ٠٤ مارس ٢٠٢٢ على الرابط: https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2098888

[٢] انظر: المرجع السابق.

الأمن الفكري داخل المؤسسة التعليمية وخارجها, والتي تصب في نشر الوسطية والوقاية من الانحرافات المتطرفة[١].

و- تنمية شعور الطلبة بالروح الوطنية, ومساعدة الطلبة للانضمام للأندية الطلابية والثقافية والفكرية والرياضية[٢].

ثانياً: المصادر الثقافية والإعلامية:

لستُ بصدد الحديث عن مصادر الثقافة المعروفة بشكلٍ عام وهي: الكتب والمجلات العلمية والثقافية والبحثية, والأندية الأدبية, والمقالات الصحفية وغير ذلك من موارد الثقافة, فهذه الأشياء معروفة, وليس الحديث هنا عن مصادر الثقافة التعليمية الموجودة في مناهج التعليم, وقد سبق الكلام عن ذلك في المصادر التعليمية, وليس الحديث هنا عن ثقافة الدين أو العادات والتقاليد, أو عن جماليات الثقافة من مسرح وموسيقى وفنون مختلفة.

وما أقصده في هذا البحث هو: الثقافة الوطنية ومعناها: المواطنة الصالحة التي تغرس معاني الولاء والانتماء للوطن, مع القبول بالتنوع المذهبي والاجتماعي[٣].

---

[١] انظر: هناء عبدالرحيم النور, دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الوعي الفكري: ص٥٢٨.

[٢] انظر: امتنان الشهوان, استراتيجية المعلم في دعم مبدأ الوسطية وتعزيز الأمن الفكري بين الواقع والمأمول, المجلة الدولية للدراسات الاجتماعية والنفسية: ص٣٧٦.

[٣] انظر: دور مادة الثقافة الوطنية في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات, بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية في الأردن ٢٠١٨م: ص ٢٥٢, وانظر: محمد المحفوظ, المشهد الثقافي في المملكة العربية السعودية وأفق الاختلاف, بحث منشور في مجلة الكلمة ٢٠٠٣م: ص ١٦٠ وما بعدها.

وفي سياق العمل على ضرورة تطوير واقعنا الثقافي الوطني ينبغي لنا التأكيد على ضرورة النقطتين التاليتين:

١- ضرورة الاهتمام بالثقافة الوطنية كمصدر من مصادر الوعي الفكري حيال المسألة الوطنية عامة والولاء للدولة والوطن خاصة.

٢- ضرورة تدشين الأرضية الصالحة لأفق التسامح, وقبول التنوع الثقافي والعرقي والمناطقي والمذهبي بين أبناء الوطن الواحد وفق الوحدة والولاء للدولة والوطن, وذلك بأن تكون ممارسة المكونات المجتمعية لا تهدم النظام العام ولا تدمر وحدة المجتمع عبر المتطرف للطائفة أو المتعصب للقبيلة والمنطقة أو الخائن العميل لحزبٍ خارجيٍ أو لدولةٍ معادية.

ومن أهم مصادر الوعي الفكري للثقافة المجتمعية الوطنية: تنمية الثقافة الوطنية عبر وسائل قانونية وسياسية, ومن ذلك:

١- ثقافة الحوار بين المكونات وفق إطار مؤسسي: والهدف منه التعايش والتسامح والقبول والتحمل بين تلك المكونات الوطنية, وقد قامت المملكة بتأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني, وكان الهدف الأساس من المركز ترسيخَ قيَم التعايش الحضاري والوطني بين أتباع المذاهب في الداخل السعودي, ولدى المركز دراسات متعددة حول ترسيخ ثقافة التعايش المذهبي في المجتمع السعودي, وكان من ضمن الدراسات التي قام بها المركز: دراسة حول استعداد السعوديين للتعايش والتسامح والتواصل مع الآخر المختلف مذهبياً, وقد استهدفت أربع مناطق جغرافية

هي: المنطقة الشرقية: الدمام والهفوف والمبرز والخبر، وكذلك المدينة المنورة ومكة المكرمة، إضافةً إلى نجران[1].

٢- الدورات التدريبية والمحاضرات وحلقات النقاش التي تُعنى بالوعي الفكري والانتماء الوطني, والتي يتم تنظيمها من قبل الجامعات ووحدات الوعي الفكري في وزارة التعليم, وكذلك وزارة الشؤون الإسلامية ووزارة الثقافة وغيرها.

٣- الكتابة الصحفية عبر الصحف الرسمية والالكترونية والمنتديات والمدونات, وقد كتبتُ كثيراً في الشأن الفكري عبر صحف ورقية كصحيفتي الشرق والجزيرة السعوديتين, وكصحيفة آراء سعودية الالكترونية وغيرها, ومما يجب التنبيه عليه في هذا الشأن: أهمية تشجيع وتحفيز المثقفين والمفكرين والمهتمين بالوعي الفكري والانتماء الوطني باستضافتهم وتكريمهم في المحافل الثقافية والوطنية.

٤- الأبحاث العلمية الجادة والمحكمة المهتمة بالوعي الفكري والانتماء الوطني عبر المجلات المختصة الشرعية والاجتماعية والفكرية والأمنية, كلٌّ فيما يخصه, وتشجيع الباحثين في الشأن الفكري والوطني عبر جوائز ممنوحة للأبحاث المتميزة.

٥- وسائل التواصل الاجتماعي (social media), وذلك باستثمارها عبر مشاركة المثقفين والمفكرين وعلماء الشريعة والمهتمين بالأمن الفكري والوطني فيها, وهناك الكثير من الأسماء المعروفة لها إسهاماتها المشكورة

---

[1] انظر: كامل الدراسة في الموقع الرسمي لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني, تاريخ النشر: ٢٠١٨/٤/٣٠ .

في مجالات الوعي الفكري والانتماء الوطني, ولها إسهاماتها كذلك في نقد الجماعات المتطرفة وجذورها الفكرية المهددة للأمن الفكري والانتماء الوطني.

٦- القنوات الفضائية المحلية والإقليمية والعالمية, واستثمارها بما يخدم سياسات الدولة وأمنها الفكري والوطني, ويلاحظ القصور الشديد في هذا الجانب, وهناك الكثير من الجهود والمشاريع التنموية الإنسانية الهائلة التي قامت بها المملكة لم تبرز بالشكل المطلوب, ولم يتم الترويج لها علماً أنها مشاريع عملاقة من مثل الجهود التي يقوم بها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

٧- الكراسي البحثية لدراسات الأمن الفكري والانتماء الوطني, وذلك من خلال تقديم دراسات تُعنى بأنجح الطرق لبناء المفاهيم الصحيحة والتصورات السليمة، المؤدية إلى تحصين فكر أفراد المجتمع المسلم من الأفكار المنحرفة المهددة لأمنه وازدهاره، وذلك من خلال القيام بأنشطة علمية مختلفة تتمحور حول عناصر تعزيز الأمن الفكري ومصادر التهديد له بطرق علمية منهجية رصينة متميزة, ومن ذلك على سبيل المثال: كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود, وكذلك كرسي الشيخ فهد العويضة للوعي الفكري والانتماء الوطني بجامعة القصيم.

٨- الأندية الأدبية: والتي يجب استثمارها كذلك في مجالات الوعي الفكري والانتماء الوطني عبر القراءة والكتابة الأدبية, والقصة القصيرة, والمسابقات الشعرية, وكذلك الندوات الفنية والشعرية والغنائية والإنشادية.

ثالثاً: المصادر الاجتماعية:

من أبرز المصادر الاجتماعية في مجالات الوعي الفكري والانتماء الوطني:

١- الوعي الأسري:

الأسرة هي المصدر الأول لزرع الأفكار وحصاد النتائج, بل هي المورد الإنساني من حيث التوجه والفكر والقيم, فتعزيز الوعي الفكري ونتيجته الأمن الفكري يجب أن يبدأ من المنزل, وذلك من خلال مساهمات الأسرة في الوعي الفكري, ومنها[١]:

أ- أن تكون أفكار الوالدين سليمة وسوية ومبنية بشكلٍ عقلاني وموضوعي تجاه الأفراد والمجتمعات, فهما القدوة الأساس لأبنائهما, مما يجعل البيئة الأسرية بيئةً هادئةً وآمنة, يجد بها الأبناء التوافق والحوار والاحترام والتسامح.

ب- تنمية روح المواطنة والانتماء في الأبناء للدولة والوطن وحبهما والدفاع عنهما, والسمع والطاعة لولاة الأمر, واحترام الأنظمة والقوانين والقائمين عليها من رجال الدولة والأمن, مع الامتنان لدورهم في المجتمع.

ج- مكافحة الانحراف الفكري في أفراد الأسرة بكافة أشكاله, والتحذير من جماعاته المتطرفة كجماعات التكفير وجماعة الإخوان المسلمين, وبعض الجماعات في الخارج التي تتبنى الشذوذ الجنسي والديني والأخلاقي.

---

[١] انظر: فهده العنزي, دور الأسرة في تعزيز الأمن الفكري, مجلة الخدمة الاجتماعية, نشر: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, العدد ٦٢ , المجلد ٤, ٢٠١٩م: ص ٣٥٠-٣٥١.

د- المتابعة العامة والحوار مع الأبناء بأفرادهم, بما يزرع فيهم الوسطية والاعتدال, وحب الوطن والدفاع عنه, وبما يوفر لهم الحماية الفكرية من الوقوع في شبكات التطرف والإرهاب أو الاتجار بالبشر والمخدرات.

٢- الجمعيات الخيرية :

وهي مصدر مهم للوعي الفكري, ويمكن تقسيم الجمعيات الخيرية إلى قسمين:

القسم الأول: الجمعيات التي لها علاقة بالفكر والأمن الفكري علاقة مباشرة كجمعيات تحفيظ القرآن, والجمعيات التي تُعنى بالدراسات الاجتماعية والأبحاث وخدمة المجتمع وكجمعيات الأسرة والأيتام, فهي جمعيات مسؤولة عن تعزيز وتنمية الوعي الفكري والانتماء الوطني عبر برامجها المختلفة التي تقدمها للناشئة خاصةً ولكافة الناس عامة.

القسم الثاني: الجمعيات التي ليس لها علاقة مباشرة بالفكر والأمن الفكري كجمعيات البر التي تُعنى بالفقراء والمساكين والمعوزين, وجمعيات الإغاثة الإنسانية, وكالجمعيات الصحية بمختلف تخصصاتها مثل جمعية مرضى الكبد, ومرضى الفشل الكلوي, ومرضى الإيدز والأطفال المعوقين, ولحماية هذه الجمعيات من أي خللٍ فكريٍ يضر بالدولة والوطن, يجب الاختيار بعناية للكفاءات المسؤولة عن هذه الجمعيات, فيجب اختيار الكفاءات الوطنية الموثوقة؛ حتى لا يتم استغلال مواردها لأجندةٍ سياسيةٍ ضد الوطن والدولة, أو أجندات متطرفة تكفيرية, وإذا تخلَّف هذا الدور فستكون هذه الجمعيات مصدراً مهدداً للدولة والوطن, ناهيك عن ما قد يعتريها من فسادٍ إداريٍ أو مالي.

٣- شبكات التواصل الاجتماعي:

من أهم شبكات التواصل الاجتماعي: الفيسبوكFacebook, تويترTwitter, الواتس آبWhatsApp, اليوتيوبYouTube, الانستقرامInstagram, السناب شاتSnapChat, المدوناتBlogs.

ولقد أضفَتْ هذه الشبكات بعداً تغييرياً إيجابياً جديداً على حياة الملايين من البشر, فلقد أحدثت تلك الشبكات تغييرات ثقافية واجتماعية واقتصادية وأمنية, وأحدثت انفتاحاً معرفياً وثقافياً على العالم, والتعرف على الآخر المختلف , بل صارت مصدراً للوعي الفكري الأمني والديني والثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي, ومع تلك الإيجابيات المهمة في الشأن الفكري؛ إلا أنه يجب النظر لتلك الشبكات من زاويةٍ أخرى, وهي زاوية الآثار السلبية والمهددات الفكرية, فلا يمكن أن نتجاهل بأن لهذه الشبكات دوراً في نشر الأفكار المتطرفة المخالفة للقيم والقوانين, ولها دورٌ في التشهير ونشر الشائعات المؤثرة على أمن الدولة والمجتمع, ولمستخدميها أدوارٌ كذلك في التحايل والتزوير وتزييف الحقائق, وترويج المخدرات والعزلة الاجتماعية, مع دورها المعروف في انعدام الخصوصية وضعف الأمان[١].

ولكي تكون شبكات التواصل الاجتماعي أحد مصادر الوعي الفكري والانتماء الوطني في المجتمعات, فلا بد من اتخاذ الآليات والإجراءات التالية:

---

[١] انظر: عبيد صالح المختن, دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الأمن المجتمعي, بحث منشور في مجلة الفكر الشرطي, المجلد رقم (٢٩) العدد رقم (١١٢) يناير ٢٠٢٠م: ص ٣٥ وما بعدها.

أ- على مستوى المؤسسات التشريعية والقانونية: وذلك بتحديث قانون الجرائم الالكترونية والملكية الفردية؛ لرد من تسول له نفسه إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي, ويجب إلزام جميع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الهوية الحقيقية, مع ضرورة التنسيق مع مطوري البرامج والتطبيقات الاجتماعية وإخضاعها للشروط والمتطلبات المحلية التي تحمي مصالح الوطن والمواطنين وأمنهم الفكري.

ب- على مستوى المؤسسات الحكومية: وذلك بتجهيز فرق العمل الإعلامية وتمكينها للقيام بدور أكثر فاعلية للمؤسسة عبر وسائل التواصل الاجتماعي, ومن خلالها يتم النظر في السلبيات ومشكلات الجمهور واقتراحاتهم واستفساراتهم وحل مشكلاتهم.

ج- على مستوى المؤسسات الاقتصادية: وذلك بحماية المستهلكين من إعلانات السوق الإلكترونية, مع ضمان عدم إتاحة أي عروض وإعلانات أجنبية على وسائل التواصل الاجتماعي إلا بعد الموافقات المحلية.

د- على مستوى المؤسسات الإعلامية: وذلك بزيادة الوعي المجتمعي الخاص بمساوئ التواصل الاجتماعي واستغلالها في ارتكاب الجرائم الإلكترونية, مع إبراز أصحاب الحسابات المفيدة وتكريمهم, والتحذير مع الرد على أصحاب الحسابات المتطرفة والحزبية والمعادية لأمن الدولة والوطن.

هـ- على مستوى المؤسسات التعليمية: وذلك باعتماد برامج تستهدف الوعي الفكري عن بعد عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

و- على مستوى المؤسسات الأمنية: وذلك بتفعيل الرصد الأمني والدوريات الإلكترونية في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي؛ لاستباق التجاوزات قبل بلوغها مناطق الاختصاص[١], ومما يذكر في هذا الشأن دور الأمن السيبراني في الحد من تهديدات الأمن الفكري, وهناك رسالة ماجستير في هذا الشأن تمت مناقشتها وطباعتها ونشرها الكترونياً بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان: الأمن السيبراني ودوره في الحد من تهديدات الأمن الفكري للباحث مالك بن فهد الغبيوي, وهي منشورة في المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية[٢].

رابعاً: المصادر التاريخية:

من الأمور المهملة في شؤون الوعي الفكري والانتماء الوطني استخدام المصادر التاريخية كمصدر مهم من مصادر الوعي الفكري, ومن ذلك على سبيل المثال:

١- الاعتزاز بتاريخ الدولة السعودية وبما أَرستْه عبر القرون الثلاثة الماضية من الوحدة والأمن والاستقرار.

٢- إبراز الجانب التاريخي في التنمية المستدامة ورغد العيش والمنجزات الحضارية والإنسانية المختلفة والهائلة بعد تأسيس الدولة, وعدم توافر ذلك قبل التأسيس, وفي خضم ذلك صدر الأمر الملكي الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بأن يكون يوم ٢٢ فبراير يوماً للتأسيس وهو اليوم الذي يرمز إلى العمق التاريخي

---

[١] انظر: المرجع السابق ص ٦٥ وما بعدها.

[٢] انظر: المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على الرابط: https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/66747

والحضاري والثقافي للمملكة العربية السعودية عندما أسس الإمام محمد بن سعود الدولة السعودية الأولى عام ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م.

٣- إبراز إنجازات الملوك, مع العناية بالارتباط التاريخي بين المواطنين وقادتهم[١].

٤- المقارنة بين الحكم السعودي وبين الحالة المتردية للجزيرة العربية قبل الملك عبدالعزيز يرحمه الله.

٦- إبراز الجانب التاريخي للتعايش الديني والمذهبي والمناطقي والعرقي بين كافة المواطنين: ومن ذلك على سبيل المثال دخول الأحساء والقطيف تحت حكم الملك عبد العزيز يرحمه الله طوعاً ودون مقاومةٍ أو قتال، وقد كفلَ لهم الملك عبد العزيز الحقَّ في التعبُّد والقضاء وممارسة الشعائر الدينية والحسينية وفقَ أحكام المذهب الشيعي الجعفري[٢], وكذلك إبراز الانسجام الكبير بين كافة أعراق وأقاليم المملكة ومناطقها بعد استقرار الحكم السعودي على يد الملك عبدالعزيز يرحمه الله.

---

[١] انظر: الموقع الرسمي ليوم التأسيس السعودي على الرابط:
https://www.foundingday.sa./

[٢] انظر: حسن المصطفى, مقالٌ بعنوان: السعوديون الشيعة والمشاركة ببناء السعودية الجديدة, منشور في موقع قناة العربية الإخبارية بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨م .

المبحث الثالث: مصادر تهديد الوعي الفكري وقيم المواطنة.

يمكن تحديد مصادر تهديد الوعي الفكري وقيم المواطنة عبر ثلاثة مهددات, ويدخل تحت هذه المهددات فروع ومصادر مهددة أخرى.

- مصادر حزبية متطرفة .
- مصادر طائفية متطرفة .
- مصادر عصبية عنصرية .

أولاً: مصادر حزبية متطرفة.

من أكبر مهددات الوعي الفكري الديني المنحرف: فكر الجماعات المتطرفة التي تقدم تفسيرات وتأويلات خاطئة للقرآن والسنة حول مفاهيم الجهاد والدولة والحكم بما أنزل الله والخلافة وتكفير الدول والحكومات؛ حتى وصل الأمر لتكفير المجتمعات الإسلامية عامة, وقد استطاعت جماعة الإخوان المتطرفة عبر أدبياتها وكتبها وأفرعها وتوغلها في الحكومات والمجتمعات المسلمة أن تنشر مثل هذه الانحرافات والمغالطات التي أدت إلى انخراط الكثير من شباب البلدان العربية والإسلامية في الجماعات الإرهابية, ثم الذهاب باسم الجهاد إلى مناطق الصراع المختلفة والعمليات الانتحارية, مما أدى بعد ذلك إلى تشويه الإسلام والمسلمين والبلدان والمجتمعات الإسلامية, ومن نتائج التأويلات والتفسيرات الفاسدة المنحرفة للجماعات الإسلامية المتطرفة:

١- تكفير الحكومات والدول والمجتمعات المسلمة:

من المعلوم أن النصوص القرآنية لم تتناول شكل الدولة ولا هيكلتها ولم تتطرق لها بكفرٍ أو إيمان, فالكفر والإيمان من أعمال الأفراد, ومع ذلك نجد

في أدبيات الجماعات الإسلامية, أو ما يسمى بحركات الإسلام السياسي إدخالاً وإقحاماً لغير المنصوص عليه = (الدولة) في المنصوص عليه = (الوحي المنزَّل كتاباً وسنةً)، فنجد في أدبياتهم من يستدل بمثل قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥], وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة:٤٥], على كفر الدولة = أي دولة حتى لو كان حكامها وشعبها مسلمين, وحتى لو استقت أنظمتها من الشريعة الإسلامية[١]؛ بل وصل الأمرُ بسيد قطب – أحد أكبر رموز جماعة الإخوان الإرهابية– لأن يُصرِّح بكفر المجتمعات المسلمة بمن فيهم مؤذني المساجد, وذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٩]؛ يقول: " البشرية عادت إلى الجاهلية وارتدَّت عن لا إله إلا الله، البشرية بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون على المآذن في مشارق الأرض ومغاربها كلمات لا إله إلا الله بلا مدلول ولا واقع، هؤلاء أثقلُ إثماً وأشدُّ عذاباً يوم القيامة؛ إنهم ارتدُّوا إلى عبادة العباد من بعد ما تبيّن لهم الهدى ومن بعد أن كانوا في دين الله"، ويقول في الصفحة نفسها: " ارتدَّت البشرية إلى عبادة العباد وإلى جور الأديان، ونكَصَت عن لا إله إلا الله، وإن ظلَّ فريقٌ منها يردد على المآذن:

---

(١) انظر: عادل العُمري: مفهوم الحاكمية لله بين النص القرآني والتأويل السياسي, السجل العلمي لمؤتمر صحوة المنعقد بجامعة القصيم ٢٠١٨م: ص٦٢.

لا إله إلا الله دون أن يدرك مدلولها، ودون أن يرفضَ شرعية الحاكمية"[١], إننا نجد سيد قطب في هذه النصوص الخطيرة يفهم الجاهلية والحاكمية بهذه الطريقة التي يُخرجُ بها عامةَ المسلمين بمن فيهم المؤذنين الذين يرددون (لا إله إلا الله) على المآذن؛ ويأتي استبعادهم عن الإسلام؛ لأنهم – حسبَ وجهة نظره – لم يطبقوا الحاكمية لله بمعناه السياسي[٢].

٢– رفض مفاهيم: الدولة, الوطن , المواطنة , الوطنية لدى الشباب في حقبة ما يسمى بالصحوة الإسلامية:

انتشرَ في أدبيات – حقبة ما يسمى بالصحوة – رفض الدولة أو محاولة التقليل من شأنها, والترويج لفكرة الأمة بدلاً منها, وهو الذي عَمِلَ عليه أقطابُ المنظرين لفكرة الحاكمية من مثل: المودودي وسيد قطب ومحمد قطب وغيرهم؛ يقول صلاح الصاوي – وهو أحد المنظرين المهمين في حقبة ما يسمى بالصحوة – : " وفي أيامنا هذه[٣] تقوم معركةٌ مماثلةٌ أخرى, ولكنها ليست ضد اللات والعزى وبقية آلهة الجاهلية؛ بل هي ضد مجموعةٍ جديدةٍ من الأصنام: الدولة والعنصرية والقومية"[٤], وأعتقد أن لفكرة الحاكمية

---

[١] انظر: سيد قطب, في ظلال القرآن, دار الشروق ببيروت والقاهرة, الطبعة السابعة عشر – ١٤١٢ هـ: ١٠٥٧/٢, وانظر كتابه معالم في الطريق, دار الشروق ببيروت والقاهرة, الطبعة السادسة ١٩٩٧م: ص ١٠٥, ١٠٦ .

[٢] انظر: عادل العُمري: مفهوم الحاكمية لله بين النص القرآني والتأويل السياسي ص٦٣.

[٣] أي وقت طباعة هذا الكتاب: تحكيم الشريعة ودعاوى الخصوم لصلاح الصاوي عام ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م .

[٤] صلاح الصاوي, تحكيم الشريعة ودعاوى الخصوم, دار الإعلام الدولي, مدينة نصر بالقاهرة: ص ٢٣ .

السياسية دوراً كبيراً في رفض هذه المصطلحات المهمة والجميلة, والتي تتفق على أهميتها كل الشعوب؛ فلقد كنا نسمع –وقت حقبة الصحوة – من يسمي الوطن وثناً, والوطنية وثنية, أما كلمة (المواطنة الصالحة) فليس لها وجودٌ البتة[١].

٣– ظهور الجماعات التكفيرية المتطرفة تحت مسمياتٍ مختلفة:

لو تأملنا في أدبيات كل الجماعات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالإرهاب والتطرف والتكفير, من مثل جماعة الإخوان المسلمين وجماعة التكفير والهجرة, وداعش والنصرة والقاعدة؛ لوجدنا أنها تقوم على مفاهيم متعددة من أهمها: فكرة الحاكمية والجاهلية, – وقد سبق – أن هذه الفكرة قد أدخلت إلى الفكر الإسلامي جميع أفكار المقاطعة والتكفير والاستحلال واستباحة الدماء والأموال، وعشرات النتوءات الفاسدة التي نُسبت إلى الإسلام ظلماً وزوراً، وشوَّهت صفحته الناصعة بخطايا أصحابها [٢] .

وقد اتخذت المملكة العربية السعودية حيال الجماعات المتطرفة ومؤيديها الإجراءات التالية:

١– تصنيف الجماعات المتطرفة .

فقد صدرَ الأمر الملكي الكريم رقم (أ–٤٤) وتاريخ ٣–٤– ١٤٣٥هـ بتصنيف الجماعات والأحزاب المتطرفة والطائفية في مناطق الصراع في

---

[١] انظر: عادل العُمري: مفهوم الحاكمية لله بين النص القرآني والتأويل السياسي: ص ٦٤.

[٢] انظر: عادل العُمري: سيد قطب بين الإسلام السياسي وحقيقة رسالة الإسلام, صحيفة الشرق المطبوعة العدد (٨٨٧) صفحة (١٣) بتاريخ (٠٩–٠٥–٢٠١٤) .

الخارج, وكذلك خلايا الأحزاب الطائفية والتي تُعدُّ امتداداً وممولاً مادياً ومعنوياً وبشرياً لتلك الأحزاب في الخارج, وقد جاءت على النحو التالي: (تنظيم القاعدة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم القاعدة في اليمن، وتنظيم القاعدة في العراق، وداعش، وجبهة النصرة، وحزب الله في داخل السعودية، وجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الحوثيين), وتمَّ تشكيلُ لجنةٍ من وزارة الداخلية والخارجية، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العدل وديوان المظالم، وهيئة التحقيق والادعاء العام، تكون مهمتُها إعدادَ قائمةٍ – تحُدَّثُ دورياً – بالتيارات والجماعات المتطرفة والطائفية [1].

٢– محاسبة كل من يقوم بتأييد أو دعم التنظيمات أو الأحزاب المتطرفة والطائفية في الخارج.

وعلى إثر الأمر الملكي الكريم المشار إليه: أصدرت وزارة الداخلية السعودية بياناً حذرت فيه المواطنين في الداخل من الانتماء لهذه التنظيمات والجهات الإرهابية أو دعمها، أو التعاطف معها، أو الترويج لها، أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، سواءً داخل البلاد أو خارجها، وأن هذا الحظر يشمل أيضاً: كل تنظيم مشابه لهذه التنظيمات فكراً أو قولاً أو فعلاً، ويدخل في ذلك أيضاً كافة الجماعات والتيارات الواردة بقوائم مجلس الأمن والهيئات الدولية والتي عرفت بالإرهاب وممارسة العنف, ومما وردَ في نصِّ البيان: " كل من يقوم بتأييد التنظيمات أو الجماعات أو التيارات أو التجمعات أو الأحزاب، أو إظهار الانتماء لها، أو التعاطف معها، أو الترويج لها، أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، سواء داخل المملكة أو خارجها، ويشمل ذلك

[1] انظر: صحيفة الشرق الأوسط, تاريخ النشر: ٢٠١٤/٣/٩م .

المشاركة في جميع وسائل الإعلام المسموعة أو المقروءة أو المرئية، ووسائل التواصل الاجتماعي بشتى أنواعها المسموعة أو المقروءة أو المرئية ومواقع الإنترنت، أو تداول مضامينها بأي صورة كانت، أو استخدام شعارات هذه الجماعات والتيارات، أو أي رموزٍ تدل على تأييدها أو التعاطف معها ", وجاء في نص البيان أيضاً: " التبرع أو الدعم سواءً كان نقدياً أو عينياً للمنظمات أو التيارات أو الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، أو إيواء من ينتمي إليها، أو يروج لها داخل المملكة أو خارجها " [١].

ثانياً: مصادر طائفية متطرفة.

الطائفية تعني التعصب للطائفة الواحدة والانحياز لها ومحاباتها, مع رفض بقية الطوائف[٢], ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة: يحق لكل البشر الانتماء والتصريح لأي دينٍ أو اعتقادٍ أو طائفةٍ بشرط أن تكون أفكار الشخص المنتمي لا تحضُّ على الأذى والإجرام بحق الآخرين, وفي قاموس اكسفورد: الشخص الطائفي هو الذي يتبعُ بشكلٍ متعنتٍ لطائفة مع رفضه للطوائف الأخرى[٣], وتعتبر المشكلة الطائفية من أبرز معوقات التعايش والتواصل الحضاري بين أتباع المذاهب والأديان, بل هي أحدُ الأمراض المزمنة التي تنخرُ في جسد الأمم والدول, وتفتكُ بنسيجها الداخلي, وتدمّرُ

---

[١] انظر: المصدر نفسه.

[٢] انظر: عبدالمنعم شيحة, العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفية, منشور ضمن سلسلة ملفات بحثية, ٢٧/ ٧/ ٢٠١٦م, الناشر مؤسسة : مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث: ص١٤, وانظر: ناظم نواف إبراهيم, ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي, منشور ضمن أبحاث مجلة دراسات دولية, العدد: ٦٣, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة بغداد. ص ١٦١.

[٣] انظر: ناظم نواف إبراهيم, ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي: ص١٥٨.

وحدتَها الوطنية والمدنية والاجتماعية, بل هي سببٌ رئيس لقطع التواصل البنَّاء بين أبناء الدين الواحد والوطن الواحد, فلاشكَّ أنها شرٌّ مطلقٌ, ومن خلالها ظهر التحريضُ المذهبي والديني ضدَّ المختلف, وتمَّ العمل على تغذية حالات الإقصاء والنبذ والتخويف والتشكيك, حتى وصل الأمرُ إلى التكفير ثم الاقتتال بين أبناء الملة الواحدة أو الوطن الواحد.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت مكونات سياسية طائفية مذهبية في أنحاء مختلفة من العالم العربي تأخذ دورَ الدولة الوطنية, حتى أصبحت هذه المكونات دولةً داخلَ دولة, وأصبحت تتمتعُ بالصلاحيات الخاصة بالدولة الوطنية من سلطةٍ وجيش؛ مما أتاح الفرصة لتلك المكونات إلى تغذية التطرف المذهبي والصراع الطائفي من مثل حزب الله في لبنان وجماعة الحوثي في اليمن وغيرها من الخلايا الطائفية الموجودة في دول الخليج.

وقد اتخذت المملكة العربية السعودية حيال الجماعات والخلايا الطائفية ومؤيديها الإجراءات التالية:

١- تصنيف الجماعات والكيانات الطائفية كما سبق في الحديث عن الجماعات المتطرفة.

٢- محاسبة خطابات التحريض الطائفي عبر منابر الجمعة ووسائل الإعلام: فمن المعلوم أنَّ لخطابات التحريض الطائفي دوراً كبيراً في احتقان الناس مذهبياً, ولها دورٌ – أيضاً – في تجييش الشباب واستنفارهم لمناطق الصراع الطائفي في الخارج, وعلى ذلك فقد أصدرت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وثائقَ عمل تتضمن تعليمات موجهة للأئمة والخطباء

توجبُ عليهم عدم المساس والانتقاص من الأشخاص والطوائف، كما تتضمن عقوبات منها: إنهاء خدمة من تثبت مخالفته للوثيقة من الإمامة[١].

٣- احتواء المكونات المذهبية في الداخل وقطع الطريق على استخدامهم طائفياً من قِبَلِ أطرافٍ معادية, وذلك عبر الاحتواء لجميع الأقليات المذهبية, فالمواطنون السعوديون – مثلاً- على اختلاف مذاهبهم متساوون في الحقوق والواجبات والقضاء, وليس هناك ثمةَ تمييزٍ بين أتباع الأديان والمذاهب, وقد سبق في المادة الثامنة من الباب الثاني من النظام الأساسي للحكم السعودي: " يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية"[٢].

وسبق كذلك أن المملكة قامت بتأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني, وكان الهدف الأساس من المركز ترسيخَ قيَم التعايش الحضاري بين أتباع المذاهب في الداخل السعودي, ولدى المركز دراسات متعددة حول ترسيخ ثقافة التعايش المذهبي في المجتمع السعودي.

ثالثاً: مصادر عصبية عنصرية: وهي على قسمين:

١- العصبية القبلية: وهي الأخطر في موضوع الوعي الفكري وقيم المواطنة, فانتشار العصبية القبلية له دورٌ كبير في الانحراف الفكري, من خلال ظن البعض أنه مميزٌ عن غيره, ويحق له أن يفعل ما يريد من حيث الافتخار بقبيلته أو بنسبه والتقليل من الآخرين, مما يؤدي للاحتقان والانقسام المجتمعي بين أبناء الوطن الواحد, ويظهر ذلك في بعض

---

[١] انظر: موقع وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس), تاريخ النشر: ٢٠١٩/٣/٢١م.

[٢] نص النظام الأساسي للحكم الصادر في عهد الملك فهد سنة ١٤١٢ ص ٧, منشور في شبكة الانترنت.

المناسبات التي يجتمع فيها العوائل والقبائل, ويظهر كذلك في بعض الشيلات الشعبية الفنية[1], والمهم من ذلك محاسبة من يروج لمثل هذه العصبيات أو يستخدمها في التقليل من الآخر, ولا يعني ذلك أن المواطن الفرد لا ينتمي أو لا يعتز بأسرته وقبيلته, فهذا حقه المشروع لكن المقصود هو استخدام اسم العائلة أو القبيلة لأجل الفخر على بقية الناس أو التقليل من شأنهم, أو أنه يجب تمييزه عنهم باعتبار النسب.

٢- العصبية المناطقية: والمقصود بذلك العنصرية لأبناء المنطقة الواحدة في الاستحقاقات الإدارية والمالية والوظيفية والتعليمية دون النظر لكفاءة ذلك الفرد, مما يؤدي إلى الانقسامات بين أبناء الوطن الواحد, ولا يقصد بذلك ثقافة المنافسة بين المناطق والمحافظات في التنمية والمشاريع والاستحقاقات, فهذه ليست عنصريةً بغيضةً, بل هي منافسةٌ شريفةٌ محمودة.

[1] انظر: فهده العنزي, دور الأسرة في تعزيز الأمن الفكري: ص ٣٥٣ .

المبحث الرابع: آثار معرفة مصادر الوعي الفكري في تعزيز قيم المواطنة.

لمعرفة مصادر الوعي الفكري التشريعية وغير التشريعية على الدول والأفراد والمجتمعات آثار متعددة:

أولاً: أثرها المعرفي وجودة التأسيس للأفراد:

من أبرز العوامل المهددة للوعي الإنساني: البناء الفكري من غير تأصيلٍ وتأسيس, والتعرُّف على مصادر الوعي الفكري هو التأصيلُ والتأسيس لذلك الوعي, لأن العقل الإنساني لا يخلو من حالين:

أحدهما: أن لا يستند ذلك العقل في تفكيره وسلوكه على مصادر أصلية وجيدة تتشكلُ بها منظومتُه المعرفية والسلوكية, بمعنى أنه فاقدٌ للمصادر الصحيحة من أصلها, مما يؤدي بذلك الفرد أو المجتمع إلى التفكير بغير واسطة وهذا هو الجهلُ بعينه, أو بواسطة مصادر غير صحيحة فاقدة للأصالة العلمية والمعرفية, وهذا ما يعبر عنه بالمصادر والمراجع غير الموثوقة من مثل بعض مواقع التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا), وكذلك المنتديات الإخبارية والذاتية التي تمكن أي شخص مجهول من الكتابة فيها, مما يؤدي بذلك العقل إلى نتائج مسبقة تفتقد للأدلة التي تعتمد على المصدر الصحيح, وحينما تُفتقد المصادر الصحيحة فإن الأفكار والنتائج لن تكون صحيحة, فالبحث وجمع المادة العلمية من المصادر الصحيحة هي الأساس التي يتكون بها العقل السليم القادر على التفكير الصحيح, لذا اهتمَّت الحضارات الحديثة بمصادر البحث العلمي, ولقد أثبتت الدراسات العلمية المتخصصة في مناهج البحث أن البحوث التي لم تعتمد

على طرق وأساليب البحث العلمي قد خرجت ضعيفةً غير قادرة على إيصال الأفكار والحقائق المقبولة والسليمة[١].

الحال الثانية: أن تكون المصادر الصحيحة للوعي حاضرةً وموجودةً, لكن هناك قصور في التفكير وطريقة البحث فيه, فالمصادر الصحيحة لوحدها لا تكفي, بل لابد من وجود طرق التفكير العقلي التي تستطيع الاستنباط من تلك المصادر, وهو النشاط الذهني الذي يقوم به الفكر حين البحث والدراسة والذي يصوغ المفاهيم ويقرر المبادئ, وبعبارةٍ أخرى أنه: الملَكة التي يستطيع بها كل إنسان أن يستخرج من إدراك العلاقات بين الأشياء مبادئ كلية وضرورية[٢], ومن خلال هذا البحث تم التفصيل في مصادر الوعي الفكري وكيفية استثمارها في الانتماء الوطني.

ثانياً: الأثر الديني:

سبق الحديث أن من مصادر الوعي الفكري الفهم العلمي المنهجي لنصوص القرآن والسنة الصحيحة, ومن آثار العمل بهذا المصدر:

١- التمييز بين التشريع الديني المنصوص عليه المقطوع به, وبين الأحكام الشرعية غير المقطوع بها والتي هي مظنةٌ للاجتهاد والاختلاف.

٢- التفريق بين إسلام النص الثابت بالوحي كتاباً وسنةً, وبين إسلام الواقع التاريخي المتمثل باجتهادات سياسية وفقهية محتملة للصواب والخطأ,

---

[١] انظر: عبدالرحمن النشوان, مناهج البحث الخطوات العملية لكتابة البحوث, طبعة خاصة بالمؤلف رقم الإيداع ١٤٣٠/١١٩٢: ص١٣.

[٢] انظر: محمد عابد الجابري, تكوين العقل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت, الطبعة العاشرة ٢٠٠٩م: ص ١٥.

فمن أسباب الانحراف في فهم الشريعة لدى الجماعات المتطرفة أنهم استدلوا واستلهموا الكثير من أدبياتهم من التاريخ الإسلامي وآراء المجتهدين بدون تحقيقٍ أو نقدٍ وفرز, وجعلوا من ذلك التاريخ وتلك الآراء الاجتهادية القابلة للصواب والخطأ في مصاف الأدلة القطعية من القرآن والسنة.

٣- حماية نصوص القرآن والسنة الصحيحة من انحرافات فكر الجماعات المتطرفة التي تقدم تفسيرات وتأويلات خاطئة للقرآن والسنة حول مفاهيم الجهاد والدولة والحكم بما أنزل الله والخلافة وتكفير الدول والحكومات والمجتمعات المسلمة – كما سبق –, ومما يذكر في هذا الشأن ما قام به مركز الحرب الفكرية بوزارة الدفاع السعودية، فقد أصدر كتاباً بعنوان: (نقض استدلالات أهل الغلو والتطرف بنصوص السنة والسيرة النبوية), ويتناول الكتاب الذي يتألف من أربعة مجلدات، شبهات ومزاعم واجتزاءات الغلو والتطرف في الاستدلال بالسنة والسيرة النبوية, وقام بتأليف الكتاب الدكتور أحمد جيلان، وراجعه وقدم له الدكتور محمد العيسى أمين عام رابطة العالم الإسلامي[١].

٤- حماية دين الإسلام من التشويه الذي أحدثته الجماعات المتطرفة, وتم استخدامه من قبل الكارهين للإسلام, فما نشهده من حملات لتشويه الدين الإسلامي وربطه بالإرهاب يأتي بسبب ما تقوم به تلك الجماعات التكفيرية والإرهابية باسم الدين ابتداءً بجماعة الإخوان المسلمين وانتهاءً بجماعات داعش والنصرة والقاعدة والحوثي وغيرها.

---

[١] انظر: صحيفة الشرق الأوسط ٣ نوفمبر ٢٠١٧م.

ثالثاً: أثرها التشريعي في الأنظمة:

من آثار معرفة مصادر الوعي الفكري في الأنظمة والقوانين التشريعية لدى مؤسسات الدولة:

١- تعزيز تلك المصادر, ودعم برامجها وتنميتها وتطويرها.

٢- سن القوانين والأنظمة التشريعية المماثلة داخل مؤسسات الدولة التي تساعد في تكوين الوعي الفكري والانتماء الوطني لدى المواطنين والمقيمين.

٣- سلامة الأنظمة من جميع الاختراقات المهددة لأمن الدولة والمجتمع.

٤- بتلك المصادر- أيضاً- يتحقق مقوم مهم من مقومات الأمن ألا وهو سيادة القانون, وبسيادته يسود الأمن والاستقرار حيث سيقف القانون بوجه كل من تسول له نفسه النيل من حقوق الآخرين[١].

رابعاً: أثرها على الأمن الوطني:

الأمن الوطني هو الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وثقافتها واقتصادها من أي اختراقٍ داخليٍ أو خارجي, بالإضافة

[١] انظر: محسن القزويني, مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه, بحث منشور في مجلة أهل البيت العراقية, العدد (٧): ص ١٠.

إلى قدرتها على حل المشكلات[١], ولتجسيد منظومة الأمن الوطني في المصادر التشريعية وغير التشريعية آثارٌ كبيرة في ذلك منها[٢]:

١- تجذير الولاء والانتماء للقيادة والدولة والوطن.

٢- المحافظة على المنجزات والمقدرات الوطنية.

٣- تعميق المسؤولية الأمنية في نفوس الأفراد والمجتمعات.

٤- استقرار الدولة وأمنها الداخلي والخارجي.

٥- سلامة الأفراد من التطرف والغلو والانتماء للمنظمات المشبوهة.

٦- الاستقرار الاقتصادي والمعيشي للدولة والأفراد.

خامساً: أثرها في تعزيز الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي:

من أهم آثار معرفة مصادر الوعي الفكري التشريعية وغير التشريعية بناء قيم المواطنة الصالحة وترسيخها على مستوى القوانين والأنظمة, وعلى مستوى الأفراد والمجتمعات, ومن أهم تلك القيم:

١- تنشئة جيلٍ واعٍ ومدركٍ لحفظ حقوق الآخرين, واحترام عقائدهم وفكرهم وثقافتهم.

---

[١] انظر: يوسف الخزاعلة, ترسيخ مفاهيم الأمن الفكري والوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مديرية من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية وأولياء الأمور, مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية ٢٠٢٠م: ص ٤٠٣.

[٢] انظر: المرجع السابق ص ٤٠٢.

٢- تجسيد قيم التعايش وقبول الآخر بين أتباع الديانات والمذاهب بعيداً عن الغلو والكراهية والأفكار المتطرفة والمنحرفة[١].

٣- الانسجام والتداخل بين المواطنين أياً كانت أعراقهم ومناطقهم وألوانهم.

٤- بمعرفة تلك المصادر ستنحسر ظاهرة العنف الطائفي والقبلي والمناطقي, وليس هناك ما يفتح النار على السلم الاجتماعي مثل استخدام العنف بأنواعه بدلاً من العودة إلى القانون, وأغلب انتشار العنف في المجتمعات يعود إلى الصراعات الطائفية أو الصراعات القبلية.

[١] انظر: المرجع السابق ص ٤٠٣.

خاتمة البحث:

تركزت الدراسة – في هذا البحث – على حصر مصادر الوعي الفكري التشريعية والعامة المعززة لقيم المواطنة والانتماء للدولة والوطن وولاة الأمر بشكلٍ غير مسبوق, مع الحديث عن كيفية استثمارها في ترسيخ المفاهيم الوطنية, ومن أبرز النتائج التي خلُصت لها الدراسة:

أولاً: من أهم مصادر الوعي الفكري في مسألة الوطنية نصوص القرآن والسنة, وليس في ذلك شك, وما تميزت به هذه الدراسة هو التفريق بين الفهم العلمي المنهجي الصحيح لنصوص القرآن والسنة الصحيحة التي تحث على قيم المواطنة والولاء للدولة والوطن وولاة الأمر, وبين انحرافات فكر الجماعات المتطرفة التي تقدم تفسيرات وتأويلات خاطئة للقرآن والسنة حول مفاهيم الجهاد والدولة والحكم بما أنزل الله والخلافة وتكفير الدول والحكومات والمجتمعات المسلمة.

ثانياً: أبانت الدراسة أن القوانين والأنظمة الدولية والمحلية من أهم مصادر الوعي الفكري التشريعية المعززة لقيم المواطنة في الأفراد والمجتمعات؛ لكونها قوانين إنسانية تهدف لحماية الأنفس والأموال والعقول وترسيخ الأمن والاستقرار.

ثالثاً: لا يوجد ثمة إشكال في كون القوانين والأنظمة الوضعية أحد مصادر الوعي الفكري التشريعية؛ لأن أغلبها من قبيل المباح الدنيوي المسكوت عنه غير المخالف لنصوص القرآن والسنة؛ بل الكثير منها تمَّ استقاؤه من مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة أو من عمومات نصوص القرآن والسنة.

رابعاً: كشفت الدراسة عن مصادر الوعي الفكري غير التشريعية التي يمكن أن تساهم في صناعة المواطنة الصالحة على مستوى الأفراد والمجتمعات, ومعناها في هذا البحث: الأوعية والمجالات التي يمكن أن تستثمرَ لأجل الأمن الفكري والانتماء الوطني من مثل محتوى المقرر الدراسي وصناعة المعلم فكرياً في المصادر التعليمية, ومثل وعي الأسرة في المصادر الاجتماعية.

خامساً: حددت الدراسة مصادر تهديد الوعي الفكري وقيم المواطنة عبر ثلاث مهددات, ويدخل تحت هذه المهددات فروع ومصادر مهددة أخرى وهي: مصادر حزبية حركية, ومصادر طائفية متطرفة, ومصادر عصبية عنصرية.

توصيات مهمة:

أولاً: يوصي الباحث الكليات الشرعية في الجامعات, وكذلك المؤسسات الدينية المهتمة بالأمن الفكري بالعناية بمصدرية القرآن والسنة وفق قواعد الاستدلال المعروفة عند علماء الشريعة بعيداً عن انحرافات الجماعات المتطرفة المتمثلة بأدبيات وتفسيرات جماعة الإخوان المسلمين وفرعها السروري.

ثانياً: يوصي الباحث بالعناية بالقوانين والأنظمة التشريعية للدولة, مع سن القوانين والأنظمة التي تساعد في تكوين الوعي الفكري والانتماء الوطني لدى المواطنين والمقيمين, والتأكد من سلامة جميع الأنظمة من الاختراقات المهددة لأمن الدولة والمجتمع.

ثالثاً: يوصي الباحث بالعناية بمقررات التعليم العام والجامعي وتوصيفها, والتأكد من سلامتها على الأمن الفكري والانتماء الوطني.

رابعاً: يوصي الباحث بالعناية بلجان ووحدات الوعي الفكري في مؤسسات التعليم العام والجامعي وتقييمها؛ لكي تؤدي عملها بالشكل المطلوب.

خامساً: يجب معالجة بعض المسائل الفقهية المختلف فيها في مقررات التعليم العام والجامعي؛ بشكلٍ لا تتعارض فيه مع سياسات الدولة كالفتاوى الاجتهادية المتعلقة بالفنون مثل: تحريم الموسيقى والمسرح والتصوير والفنون التشكيلية وغيرها.

ثبت المصادر والمراجع:

- أساتذة الشريعة في الجامعات السعودية والمسؤولية الوطنية, خالد أبا الخيل, مقالة في صحيفة عكاظ منشورة بتاريخ: الجمعة ٠٤ مارس ٢٠٢٢ على الرابط: https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2098888
- استراتيجية المعلم في دعم مبدأ الوسطية وتعزيز الأمن الفكري بين الواقع والمأمول, امتنان الشهوان, المجلة الدولية للدراسات الاجتماعية والنفسية.
- البحر المحيط في أصول الفقه, الزركشي, دار الكتبي, الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- البيعة في المملكة, تقرير صحفي منشور في صحيفة الرياض, شعبان ١٤٢٦هـ – ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥م – العدد ١٣٦٠٨.
- تاريخ المدينة, تحقيق فهيم محمد شلتوت, طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد بجدة ١٣٩٩ هـ.
- تاريخ بغداد, تحقيق بشار عواد, دار الغرب الإسلامي – بيروت, الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- تحكيم الشريعة ودعاوى الخصوم, صلاح الصاوي, دار الإعلام الدولي, مدينة نصر بالقاهرة.
- التربية ومهام التنمية والتحديث, مصطفى محسن, بحث منشور في مجلة الكلمة العدد ٣٩.
- التربية ومهام التنمية والتحديث, مصطفى محسن, بحث منشور في مجلة الكلمة العدد ٣٩.
- ترسيخ مفاهيم الأمن الفكري والوطنية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مديرية من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية وأولياء الأمور, يوسف الخزاعلة, مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية ٢٠٢٠م.
- التعريفات, الجرجاني, دار الكتب العلمية بيروت –لبنان, الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- تفسير المحرر الوجيز, ابن عطية الأندلسي, دار الكتب العلمية– بيروت ١٤٢٢هـ.

- التقويم والجودة والاعتماد, سعيد الجعيدي, بحث منشور في مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية, العدد (٤٧) المجلد(٨) سبتمبر ٢٠٢١م.
- تكوين العقل العربي, محمد عابد الجابري, مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت, الطبعة العاشرة ٢٠٠٩م.
- الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبةُ السياسة, بدر الإبراهيم ومحمد الصادق: منشورات الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- حوارات لقرن جديد الانثربولوجيا في الوطن العربي, أبو بكر قادر وحسن رشيق, نشر مكتبة الكتب العلمية.
- الخطاب والتأويل, نصر أبو زيد, نشر المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء– المغرب ٢٠٠٨م.
- دراسات في فقه اللغة, صبحي الصالح, دار العلم للملايين, الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.
- دور الأسرة في تعزيز الأمن الفكري, فهده العنزي, مجلة الخدمة الاجتماعية, نشر: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين, العدد ٦٢ , المجلد ٤, ٢٠١٩م.
- دور المناهج التعليمية في إرساء الأمن الفكري, أبو بكر الطيب كافي, بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات) كرسي الأمير نايف للأمن الفكري بجامعة الملك سعود ١٤٣٠هـ.

- دور المناهج التعليمية في إرساء الأمن الفكري, أبو بكر الطيب كافي, بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات) كرسي الأمير نايف للأمن الفكري بجامعة الملك سعود ١٤٣٠هـ.

- دور عضو هيئة التدريس في تعزيز الوعي الفكري, هناء عبدالرحيم النور, بحث منشور في مجلة أبحاث في العلوم والتربوية والإنسانية- جامعة الملك خالد بأبها المجلد ٢ العدد ١ بتاريخ ٢٠٢١م.

- دور مادة الثقافة الوطنية في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات, بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية في الأردن ٢٠١٨م.

- دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الثقافي الفكري, بسام غانم عمر بحث منشور في مجلة الزرقاء للبحوث المجلد ٢١, العدد ١.

- دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الأمن المجتمعي, عبيد صالح المختن, بحث منشور في مجلة الفكر الشرطي, المجلد رقم (٢٩) العدد رقم (١١٢) يناير ٢٠٢٠م.

- السعوديون الشيعة والمشاركة ببناء السعودية الجديدة, حسن المصطفى, منشور في موقع قناة العربية الإخبارية بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨م .

- السلطة في الإسلام, عبدالجواد ياسين, دار التنوير للطباعة والنشر ٢٠١٢م.

- سيد قطب بين الإسلام السياسي وحقيقة رسالة الإسلام, عادل العُمري, صحيفة الشرق المطبوعة العدد (٨٨٧) صفحة (١٣) بتاريخ (٠٩-٠٥-٢٠١٤) .
- شرح الكوكب المنير, الفتوحي, مكتبة العبيكان, الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
- شرح مسائل الجاهلية لمحمد بن عبدالوهاب، صالح الفوزان, دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض، ٢٠٠٥م.
- الصحاح للجوهري, دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة: الرابعة ١٩٨٧ م: ٦/٢٥٢٥.
- صحيح مسلم, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي, ناظم نواف إبراهيم, منشور ضمن أبحاث مجلة دراسات دولية, العدد: ٦٣, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة بغداد.
- العدالة في التقاضي, عبدالعزيز الفالح, مقالة صحفية منشورة في صحيفة الرياض, بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٤٤١هـ -٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.
- العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفية, عبدالمنعم شيحة, منشور ضمن سلسلة ملفات بحثية, ٢٧/ ٧/ ٢٠١٦م, الناشر مؤسسة : مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

- العلاقات الدولية بين منهج الإسلام والمنهج الحضاري المعاصر, صالح الحصين, مجمع الفقه الإسلامي يناير ٢٠٠٥م.
- العلاقات الدولية في الإسلام, وهبه الزحيلي, دار المكتبي بدمشق ٢٠٠٠م.
- فتح القدير, الشوكاني, دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت ١٤١٤هـ.
- الفروق, القرافي, دار عالم الكتب .
- في ظلال القرآن, سيد قطب, دار الشروق ببيروت والقاهرة, الطبعة السابعة عشر – ١٤١٢ هـ: ١٠٥٧/٢.
- القانون الإداري السعودي, خليل هيكل, دار الزهراء بالرياض ٢٠١١هـ.
- القانون الدولي الإنساني, سهيل الفتلاوي, دار الثقافة للنشر بالأردن ٢٠١٣م.
- لسان العرب, ابن منظور, دار صادر ببيروت, الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ: ١٣/ ٤٥١.
- المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية, علي جمعة, دار السلام – القاهرة ٢٠٠١ م.
- المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على الرابط:

https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/66747

- المشهد الثقافي في المملكة العربية السعودية وأفق الاختلاف, محمد المحفوظ, بحث منشور في مجلة الكلمة ٢٠٠٣م: ص ١٦٠ وما بعدها.
- مصادر التشريع الإسلامي, عباس شومان, الدار الثقافية للنشر ٢٠٠٠م.
- مصدر السلطة في النظام الأساسي للحكم من منظور السياسة الشرعية, عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز آل سعود, إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية, جامعة الملك سعود ٢٠١١م.
- معالم في الطريق, سيد قطب, دار الشروق ببيروت والقاهرة, الطبعة السادسة ١٩٩٧م: ص ١٠٥, ١٠٦ .
- معجم اللغة العربية المعاصرة, , أحمد مختار عبد الحميد, دار عالم الكتب, الطبعة الأولى ٢٠٠٨م: ١٢٧٩/٢- ٢٤٢٣/٣.
- المعجم الوسيط, إبراهيم مصطفى وآخرون, مجمع اللغة العربية بالقاهرة, نشر دار الدعوة.
- معجم لغة الفقهاء, محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي, دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- مفهوم الحاكمية لله بين النص القرآني والتأويل السياسي, عادل العُمري, بحث منشور ضمن أبحاث مؤتمر صحوة المنعقد بجامعة القصيم ٢٠١٨م.
- مفهوم الوطنية والتأصيل الشرعي, حسن السيد, بحث مشاركة في ندوة: الانتماء الوطني في التعليم, بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, ١٤٣٠/ ١٤٣١هـ.
- مقدمة ابن خلدون, ابن خلدون, دار الفكر ببيروت ١٩٨٨ م.
- مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه, محسن القزويني, بحث منشور في مجلة أهل البيت العراقية, العدد (٧).
- ملحمة التطور البشري, , سعد الصويان, نشر دار مدارك ٢٠١٣م: ص٤٩١.
- مناهج البحث الخطوات العملية لكتابة البحوث, عبدالرحمن النشوان, طبعة خاصة بالمؤلف رقم الإيداع ١٤٣٠/١١٩٢.
- المنصة السعودية الوطنية للخدمات الحكومية – GOV.SA على الرابط: *https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/humanright*
- المنهج الدلالي الأصولي وأثره في حفظ الشريعة, محمد التركي, شركة آفاق المعرفة للنشر ٢٠٢١م.
- الموسوعة العربية العالمية الوطنية– الرياض, مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٦م.

- الموسوعة الفقهية الكويتية, طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت.
- الموقع الرسمي لمجلس الشورى السعودي على الرابط: https://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/ShuraArab/ic/internet/historical+bg/History
- الموقع الرسمي لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.
- الموقع الرسمي لهيئة التدريب والتقويم في المملكة على الرابط: https://etec.gov.sa/ar/productsandservices/NCSEE/Cevaluation/Pages/NATIONALFRAMEWORK-.aspx .
- الموقع الرسمي ليوم التأسيس السعودي على الرابط: https://www.foundingday.sa/.
- موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b5cf540a-e6ac-426a-b348-a9a700f163de/1.
- موقع وكالة الأنباء السعودية (واس) تقرير بعنوان: أنظمة المملكة تحظر وتجرم جميع أشكال التمييز العنصري والكراهية والتعصب, وهو منشور بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٤٤٠هـ الموافق ٢١/ ٣/ ٢٠١٩م.
- النظام الأساسي للحكم الصادر بأمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط:

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية "دراسة عقدية", نايف الوقاع, مجلة العلوم الشرعية, العدد الرابع والثلاثون ١٤٣٦.

- نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم رقم (م/٨) بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٣٧, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/37e07684-8e3c-493a-b951-a9a700f2bbb1/1

- نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي مرسوم ملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨, وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ea1765a3-dec3-41a0-a32f-a9a700f26d58/1

- نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم رقم م/٣٢ بتاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢١., وهو منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ecaaec43-8ff9-46b8-b269-a9a700f16e66/1

- نظام هيئة البيعة التفصيلي منشور في موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/3213c2f6-eaf8-45dc-8f8c-a9a700f167ee/1 .